جمهورية مصر العربية

جامعة المنصورة

كلية الحقوق

قسم الاقتصاد السياسي

العوامل المحددة لحجم الإنفاق العسكري في اليمن خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٢٤م) "دراسة تطبيقية"

بحث متطلب لاستكمال الحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق

إعداد الباحث

محمد سعيد عمر الجربري

اشراف / الأستاذ الدكتور

ابراهيم عبدالله عبدالرؤوف

استاذ ورئيس قسم الاقتصاد السياسي والتشريعات الاقتصادية - مدير مركز الدراسات السياسية الدولية - وكيل كلية الحقوق لشئون الدراسات العليا والبحوث بجامعة المنصورة

٢٠٢٦م

ملخص:

شهدت اليمن منذ عام ٢٠١٥م تحولات عميقة بفعل النزاع والتدخلات الخارجية، ما أدى إلى تحول الإنفاق العسكري من بند منظم في الموازنة إلى نمط مجزأ ومتعدد المصادر في ظل ضعف مؤسسات الدولة وتراجع الرقابة المالية، وتكتسب دراسة محددات الإنفاق العسكري في اليمن (٢٠١٥–٢٠٢٤م) أهمية خاصة لامتدادها إلى عوامل سياسية وأمنية كالصراع وتعدد مراكز القوة واقتصاد الحرب، فضلًا عن أبعادها القانونية المرتبطة بالشفافية والمساءلة وسيادة القانون.

وانطلاقًا من ذلك، تهدف هذه الدراسة التطبيقية إلى تحليل أبرز العوامل التي أسهمت في تحديد حجم الإنفاق العسكري في اليمن، من خلال الربط بين ديناميكيات الصراع المسلح، والانقسام المؤسسي، والتدهور الاقتصادي، والتدخلات الخارجية، وصولًا إلى فهم أعمق لطبيعة هذا الإنفاق وآثاره على بنية الدولة وإمكانيات إعادة بنائها في مرحلة ما بعد النزاع.

Abstract:

Yemen has undergone major transformations since 2015 due to conflict and external interventions, shifting military expenditure from a regulated budget item to a fragmented, multi-source system amid weakened institutions. Studying its determinants (2015–2024) is crucial as it encompasses political and security factors, such as conflict and power fragmentation, alongside important legal implications for transparency, accountability, and the rule of law.

Accordingly, this study analyzes the main factors shaping military expenditure in Yemen—namely conflict dynamics, institutional fragmentation, economic decline, and external interventions—to better understand its nature and implications for the state and post-conflict reconstruction.

مقدمة:

اولاً: موضوع البحث:

منذ ٢٠١٥، شهدت اليمن تحولات سياسية وأمنية أثرت على الاقتصاد وأولويات الإنفاق، حيث أصبح الإنفاق العسكري أولوية بسبب النزاع المستمر، بعد سيطرة الحوثيين على صنعاء وتدخل التحالف العربي، تم توجيه الموارد المالية نحو متطلبات الحرب عبر الموازنة العامة و الدعم الخارجي.

أدى استمرار الصراع وتعدد الأطراف إلى إعادة تشكيل الإنفاق العام، حيث تم تخصيص موارد كبيرة للعمليات العسكرية ودعم القوات لمواجهة التهديدات الداخلية، وفي ظل انكماش الاقتصاد بسبب تراجع الإيرادات النفطية وتعطل الأنشطة، أصبح تمويل الإنفاق العسكري أكثر تعقيداً وزاد الاعتماد على المصادر الخارجية.

تتداخل العوامل السياسية والاقتصادية والاستراتيجية في تحديد حجم الإنفاق العسكري في اليمن، إذ أدى عدم الاستقرار والانقسام المؤسسي إلى الاعتماد على القوة العسكرية لإدارة الصراع، بينما حدّت القيود الاقتصادية وتراجع الإيرادات من قدرة الدولة على التمويل التقليدي، مما دفعها إلى الاعتماد على الدعم الخارجي والتمويل الموازي.

علاوة على ذلك، فرضت طبيعة الحرب الممتدة والمتعدد الجبهات، إضافة إلى مكافحة الإرهاب وتأمين الممرات المائية مثل مضيق باب المندب، ضغوطًا متواصلة لزيادة الإنفاق العسكري، كما أن البيئة الإقليمية والدولية، وارتباط الصراع اليمني بتفاعلات جيوسياسية في الخليج والبحر الأحمر، ساهم في زيادة الدعم العسكري والتسليح والتدريب، مما جعل الأولويات العسكرية تظل في صدارة السياسات العامة.

تؤثر على حجم الإنفاق العسكري عوامل مثل الحروب، الثورات، الأزمات المالية، الجوائح، و الكوارث الطبيعية، مما يدفع الدول لتعزيز ميزانياتها الدفاعية، كما يسهم التنافس الدولي و سباق التسلح في زيادة الإنفاق، مما أثر سلبًا على التنمية الاقتصادية في ظل محدودية الموارد، ويعد هذا الإنفاق قراراً اقتصادياً وأمنياً وجغرافياً على المستويات

المحلية والإقليمية والدولية(١).

بناءً على ذلك، تُعد دراسة محددات الإنفاق العسكري في اليمن مدخلًا اساسي لفهم ديناميكياته خلال الحرب، وبيان ارتباطه بالتهديدات الأمنية والاستقرار السياسي والموارد الاقتصادية، إلى جانب دور الدعم الخارجي في تمويل القدرات العسكرية.

ثانياً: إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية هذه الدراسة في تحليل وتفسير العوامل المحددة لحجم الإنفاق العسكري في اليمن خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٢٤م)، في ظل عدم الاستقرار واستمرار الصراع وما سببه من ضغط على الموارد العامة، وتركز على تأثير العوامل السياسية والاستراتيجية والاقتصادية والدعم الخارجي في تحديد حجم واتجاهات الإنفاق، وانعكاس ذلك على أولويات الموازنة والتنمية الاقتصادية.

تتمحور إشكالية البحث حول السؤال:

- كيف يمكن تفسير التغير في حجم الإنفاق العسكري في اليمن خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٢٤م)، في ظل تداخل العوامل السياسية والأمنية والاستراتيجية والجغرافية، وما مدى تأثير حالة عدم الاستقرار السياسي والصراع المسلح في توجيه الموارد العامة نحو الإنفاق العسكري على حساب الإنفاق التنموي؟

ثالثاً: أهمية البحث:

- تتمثل أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على العوامل المحددة لحجم الإنفاق العسكري في اليمن خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٤م، بما يُمكّن من فهم التأثير المتبادل بين العوامل السياسية، الأمنية، الاقتصادية، والجغرافية على تخصيص الموارد العامة في ظل الصراع المستمر، يعزز هذا البحث أدبيات اقتصاديات الدفاع والاقتصاد السياسي للنزاعات من خلال دراسة حالة اليمن كنموذج لدولة تعاني من نزاع ممتد، مما يُساهم في سد الفجوات البحثية المتعلقة بالدول المتأثرة بالصراعات.
-

([1])Ron P, Smith, Models of Military Expenditure, Journal of Applied Econometrics, vol. 4,(1989) p,346.

من الناحية العملية، يقدم البحث مؤشرات علمية لصانعي القرار في اليمن، تساعد على إعادة توجيه الإنفاق العام بشكل أكثر توازناً، مما يعزز تحقيق استراتيجيات مالية وأمنية مستدامة في فترة ما بعد النزاع. كما يسهم في تصميم سياسات انتقالية من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد السلام.

على الصعيد السياسي، يُبرز البحث أهمية الاستقرار السياسي في توجيه أولويات الإنفاق العسكري على حساب التنمية، ويُوضح تأثير التحالفات العسكرية في تحديد حجم النفقات الدفاعية، كما يعكس البحث العلاقة الوثيقة بين التهديدات الأمنية الإقليمية والإنفاق العسكري.

رابعاً: منهج البحث:

اختيار منهج الدراسة في هذا البحث يُعد مسألة محورية لأنه يحدد كيفية تحليل العلاقة بين العوامل السياسية والأمنية والاقتصادية وبين حجم الإنفاق العسكري في اليمن خلال فترة معقدة (٢٠١٥–٢٠٢٤م)، ونظراً لطبيعة الموضوع وتشابك متغيراته، فإن الأنسب هو منهج متعدد يجمع بين أكثر من مدخل علمي على النحو الآتي:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه المنهج الرئيس، وذلك لتحليل وتفسير العوامل المحددة لحجم الإنفاق العسكري في اليمن خلال الفترة (٢٠١٥–٢٠٢٤م)، من خلال ربطها بالمتغيرات السياسية والأمنية والاقتصادية.

كما تستعين الدراسة بالمنهج التاريخي لتتبع تطور الأحداث المرتبطة بالصراع المسلح وانعكاساته على الإنفاق العسكري، كذلك تعتمد "المنهج التطبيقي"، حيث يتم تطبيق تلك القضية، وآليات مواجهتها، في العديد من الدول (بصفةٍ عامة)، مع التركيز على دولة اليمن (بصفةٍ خاصة).

خامساً: خطة البحث:

المطلب الاول: العوامل السياسية المؤثرة في حجم الإنفاق العسكري.

الفرع الاول: عدم الاستقرار السياسي.

الفرع الثاني: شكل وطبيعة النظام الحاكم.

الفرع الثالث: التحالفات الاقليمية والدولية.

المطلب الثاني: العوامل الجغرافية المؤثرة في حجم الإنفاق العسكري.

الفرع الاول: الموقع الجغرافي لليمن.

الفرع الثاني: حجم ومساحة اليمن.

الفرع الثالث: الحدود السياسية لليمن.

المطلب الثالث: العوامل الاستراتيجية المؤثرة في حجم الإنفاق العسكري.

الفرع الاول: الحروب الاهلية.

الفرع الثاني: سباق التسلح.

الفرع الثالث: المخاطر الارهابية.

المطلب الاول

العوامل السياسية المؤثرة في حجم الإنفاق العسكري

يُعد العامل السياسي من أبرز محددات الإنفاق العسكري في اليمن، حيث يُوظّف لتحقيق أهداف أمنية وسياسية، ويتأثر حجمه بدرجة الاستقرار أو عدمه، خاصة في الدول المتأثرة بالصراعات، وتكمن أهمية دراسة هذا العامل في فهم تأثير القرار السياسي على توجيه وحجم الإنفاق العسكري، خصوصاً في الدول النامية، وسوف نقوم بتوضيح هذا الفرع من خلال الاتي:

الفرع الاول: عدم الاستقرار السياسي في اليمن.

الفرع الثاني: شكل وطبيعة النظام الحاكم في اليمن.

الفرع الثالث: التحالفات الاقليمية والدولية في اليمن.

الفرع الاول: عدم الاستقرار السياسي في اليمن.

رغم التاريخ الحضاري العريق لليمن، إلا انه لم يحقق الاستقرار السياسي أو يستفد من إرثه الحضاري بسبب الأزمات والصراعات الداخلية، وتصاعدت التوترات عام ٢٠١١م نتيجة الانسداد السياسي بين السلطة والمعارضة، الناجم عن اختلال آليات انتقال السلطة، واحتكار الثروة والنفوذ، وهيمنة الحكم العائلي على مراكز القرار(٢).

يعد الإنفاق العسكري مؤشراً لاتجاهات الدولة في ظل التحديات السياسية والأمنية، إذ يؤدي عدم الاستقرار والصراعات والتدخلات الخارجية إلى إعادة ترتيب الأولويات لصالح الدفاع على حساب التنمية، ومنذ ٢٠١٤م تعيش اليمن حرباً أهلية وتدخلًا خارجياً عمّقا أزمة سياسية ممتدة جذورها إلى ما بعد ١٩٩٠م، في ظل ضعف بناء الدولة وهيمنة البُنى القبلية والمذهبية وتراجع التماسك الاجتماعي والسياسي(٣).

تؤدي الصراعات الداخلية والخارجية والقمع السلطوي إلى عدم الاستقرار السياسي،

---

(٢) قيس الارياني، ربيع اليمن وتحديات التنمية، الدوحة، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للدراسات وأبحاث السياسات، العدد ٨، ٢٠١٤م، ص ١٠٥.

(٣) د. هاني موسى، أزمة الدولة في اليمن الخلفيات والمحددات، الدوحة، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للدراسات وابحاث السياسات العدد ٣٧، ٢٠١٩م، ص٦٤.

وقد يحقق القمع استقراراً مؤقتًا لكنه غير مستدام، إذ سرعان ما يتراجع النظام بفعل الضغوط الداخلية والخارجية، ما يتيح للمعارضة فرصة للتصعيد واللجوء إلى العنف السياسي(٤)،ويؤدي ذلك إلى اضطرابات عامة وأعمال شغب واغتيالات سياسية، مما يدفع السلطة إلى زيادة الإنفاق على الأمن والعسكر لحماية النظام والاستقرار(٥).

في ظل عدم الاستقرار وتصاعد التهديدات، تعزز الدول قدراتها العسكرية لحماية استقلالها ومواجهة المخاطر، ما يدفع إلى زيادة الإنفاق العسكري ودور الجيش في حفظ الاستقرار، رغم تأثيره السلبي على التنمية ورفاهية المجتمع، وتبرز علاقة معقدة بين التسلح والتنمية، إذ تشير الأمم المتحدة إلى أن التسلح قد يعيق النمو الاقتصادي ويهدد الأمن بمفهومه الواسع(٦).

---

(٤) العنف السياسي: هو كافة أعمال الاذى والشغب والتدمير القصد منها اهداف سياسية وهو نوعين عنف رسمي وعنف غير رسمي، واهداف العنف السياسي غالبا الاستيلاء على السلطة، فالعنف السياسي الرسمي هو العنف الموجة من النظام الحاكم او احد مؤسساته مثل(القوات المسلحة، الامن العام، المخابرات العامة) الى فئة معينة بهدف حماية النظام حيث انها قد تأخذ شكل الاعتقالات السياسية او الاعدام لأسباب سياسية، اما العنف السياسي غير الرسمي فهو العنف المضاد للنظام ومؤسساته سوء مارسها المواطنون او قوى او جماعات معينة اما لأسباب اقتصادية كارتفاع الاسعار او اجتماعية كارتفاع البطالة او سياسية كإعلان الاحكام العرفية وقد تأخذ شكل الاضرابات والمظاهرات واحداث شغب، انظر: علا بشير محمود الغزاوي، أثر البطالة على الاستقرار السياسي دراسة حالة الاردن، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية بجامعة اليرموك، ٢٠٠٨م، ص٦٨-٧٠.

(٥) أمين هويدي، العسكرة والأمن في الشرق الاوسط تأثيرها على التنمية والديمقراطية، بيروت، دار الشروق للنشر، ١٩٩١م، ص٥٣.

(٦) عمرو جودة محمد أمين، أثر الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي في الهند للفترة من ١٩٩٠-٢٠١٥م، مجلة الدراسات والبحوث التجارية بجامعة بنها كلية التجارة، ٢٠٢٠م، ص٨٤٢.

جدول رقم (١)

ترتيب اليمن في مؤشر السلام العالمي ٢٠١٨–٢٠٢٣م

السنة	الترتيب العالمي (من أصل ١٦٣دولة)
٢٠١٨م	١٥٦
٢٠١٩م	١٦١
٢٠٢٠م	١٦١
٢٠٢١م	١٦٢
٢٠٢٢م	١٦٢
٢٠٢٣م	١٦١

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على صحيفة الشرق الاوسط، مؤشر السلام العالمي: اليمن اخطر دولة في اسيا لعام ٢٠٢٥، تاريخ الدخول ٢٠٢٦/٤/١٧م، نشر بتاريخ ٩ اكتوبر ٢٠٢٥م، متاح على الرابط: https://aawsat.com/.

يُظهر الجدول (١) تراجع ترتيب اليمن بشكل واضح بين عامي ٢٠١٨ و٢٠٢٣م، إذ انخفض من المرتبة ١٥٦ إلى ١٦١ ثم ١٦٢، ويعكس هذا التدهور استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي، ما جعل اليمن ضمن أسوأ ثلاث دول عالمياً وفق مؤشر السلام العالمي.

يُبين الجدول أن عام ٢٠١٨ مثّل بداية تدهور واضح في الأوضاع الأمنية والسياسية مع استمرار الحرب واتساع النزاعات.

وخلال ٢٠١٩–٢٠٢٠م استقر ترتيب اليمن عند ١٦١ دون تحسن يُذكر، ثم تراجع إلى ١٦٢ في ٢٠٢١–٢٠٢٢م بما يعكس زيادة التدهور، وفي عام ٢٠٢٣م حدث تحسن طفيف بعودته إلى ١٦١، لكنه لم يُحدث فرقًا ملموساً في الوضع العام.

الفرع الثاني: شكل وطبيعة النظام الحاكم في اليمن.

شهدت اليمن تطورات سياسية معقدة وتبايناً في طبيعة السلطة والبنية الاقتصادية والفكرية قبل الوحدة، مع تأثر المشهد السياسي بالتوازنات الإقليمية والدولية خلال الحرب الباردة وما بعدها، ما أسهم في حراك سياسي واجتماعي واسع، كما عززت المنظمات الدولية منذ التسعينيات مبدأ التدخل الإنساني، بالتوازي مع تصاعد الدعوات للديمقراطية

وحقوق الإنسان والإصلاح السياسي[٧].

اتسمت الحياة السياسية في شمال وجنوب اليمن بالعنف والانقلابات والاغتيالات ومحاكمات الخصوم، إذ شهدت الفترة بين ١٩٦٢ و١٩٩٠م تعاقب عشرة رؤساء عبر هذه الوسائل دون تداول سلمي للسلطة، باستثناء اختيار علي عبد الله صالح عام ١٩٧٨م من قبل مجلس الشعب التأسيسي في الشمال[٨].

جدول رقم (٢)

رؤساء اليمن من عام (١٩٩٠م الى اليوم)

الرئيس	فترة الحكم	الجهة
المشير/علي عبدالله صالح	من ٢٢ مايو ١٩٩٠ الى ٢٥ فبراير ٢٠١٢م	ضابط في الجيش اليمني
المشير/عبدربه منصور هادي	من ٢٥ فبراير ٢٠١٢ الى ٧ ابريل ٢٠٢٢م	ضابط في الجيش اليمني
المشير/ رشاد محمد العليمي	من ٧ ابريل ٢٠٢٢م وحتى الان	ضابط في وزارة الداخلية

المصدر: من اعداد الباحث، بالاعتماد على د. عادل علي نعمان الاحمدي، الخيوط المنسية- اليمن وثلاثون عاما من حكم علي عبدالله صالح، صنعاء، مركز نشوان الحميري للدراسات والنشر، ٢٠٠٩م، ص٥٠.

يتضح من الجدول (٢) أن جميع رؤساء اليمن منذ عام ١٩٩٠م وحتى اليوم ينتمون إلى خلفيات عسكرية أو أمنية، ما يعكس الطابع العسكري لنظام الحكم. وقد أسهم ذلك في زيادة الإنفاق العسكري على حساب القطاعات التنموية والاقتصادية، نتيجة اعتماد هذه الأنظمة على تعزيز ميزانيات الجيش والأجهزة الأمنية لضمان استقرار السلطة.

تتأثر طبيعة الحكم العسكري في اليمن بالمتغيرات الإقليمية والدولية، إذ أدت النزاعات الإقليمية وانتشار الجماعات المسلحة إلى تعزيز الاعتماد على القوة العسكرية

---

(٧) د. علي محمد حسين العامري، اثر العوامل الخارجية في الحياة السياسية اليمنية، بغداد، مركز الدراسات الدولية بجامعة بغداد، العدد٤٩، بدون سنة نشر، ص١٢٩.

(٨) د. أحمد صالح الصياد، السلطة والمعارضة في اليمن ١٩١٨- ١٩٧٨م، ط١، دار الصداقة، بيروت، ١٩٩٢، ص١٤٠.

وتوسيع نفوذ النخب العسكرية في صنع القرار السياسي والاقتصادي، ونتيجة لذلك، بقي الاقتصاد هشًا ومتأثرًا بالصراعات، مع ارتفاع الإنفاق الدفاعي على حساب القطاعات الإنتاجية، مما يحد من فرص الاستقرار الاقتصادي.

يرتبط الإنفاق العسكري بطبيعة النظام السياسي، إذ تؤثر درجة الديمقراطية والرقابة المؤسسية والعلاقة بين المدنيين والعسكريين في تحديد أولويات الإنفاق العام، ففي الأنظمة الديمقراطية يخضع الإنفاق العسكري لرقابة تحد من تضخمه، بينما تميل الأنظمة السلطوية والعسكرية إلى زيادته على حساب التنمية لضمان استقرارها.

الفرع الثالث: التحالفات الاقليمية والدولية.

تشكل التحالفات السياسية والعسكرية استراتيجية دفاعية تؤدي إلى زيادة الإنفاق العسكري، سواء عبر التزامات مباشرة مثل التدريب والتجهيزات، أو ضغوط غير مباشرة لتوسيع المؤسسة العسكرية، بما يدعم القواعد الأجنبية ويعزز النفوذ الإقليمي للتحالف.

اولاً: التحالف اليمني الروسي وانعكاسه على التسلح اليمني:

اتسمت التحالفات بين اليمن وروسيا بالمساواة والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وبدأ التعاون العسكري التقني بين البلدين أواخر التسعينيات، وتوج بتوقيع اتفاق حكومي في مارس ١٩٩٨م، وفي فبراير ٢٠٠٠م استأنفت اليمن مفاوضاتها مع روسيا بشأن صيانة وتوريد الأسلحة والمعدات العسكرية.

في مارس ٢٠٠٠م، قام وزير الدفاع اليمني بزيارة إلى موسكو، حيث وقّع الجانبان بروتوكولًا لتحديد قائمة الأسلحة والمعدات التي تعتزم اليمن شراؤها بقيمة ٣٠٠ مليون دولار، كما سعت الدولتان إلى تعزيز الإطار القانوني للتعاون عبر إبرام اتفاقيات لحماية حقوق الملكية الفكرية في المجالين العسكري والتقني، إلى جانب التعاون في مكافحة الجريمة، وتبادل المساعدة القانونية، وتسليم المجرمين، ونقل المحكوم عليهم، فضلًا عن مشروع روسي لمكافحة تهريب المخدرات(٩).

تلقت اليمن أسلحة ومعدات عسكرية من الاتحاد السوفيتي سابقًا وروسيا بقيمة تقارب ٨ مليارات دولار. واستؤنف التعاون العسكري عام ٢٠٠٠م بتسلّم دبابات من طراز T-

(٩) د. أحمد سالم الوحيشي، تسعون عاما من الصداقة اليمنية الروسية، اليمن، ٢٠٢١م، ص١٦.

90، ثم وُقِّع في ٢٠٠١م عقد لشراء مقاتلاتMiG-29 ، مع خطط لاقتناء طائرات إضافية ومروحيات هجومية من نوع كاموف رغم اعتراضات أمريكية، وفي ٢٣ يونيو ٢٠٠٢م، تسلّمت اليمن أول دفعة من هذه المقاتلات عبر ميناء عدن.

تضمنت الصادرات العسكرية الروسية إلى اليمن ٣١ دبابة من طرازT-72B ، و١٦ مقاتلة MiG-29 جرى تطويرها بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٥م إلى طراز-MiG 29SMT، إضافة إلى ست مقاتلات جديدة من الطراز نفسه، و١١ مروحيةMi-171Sh ، فضلًا عن مركبات قتال مشاة وأسلحة خفيفة وذخائر متنوعة، كما أجرت روسيا فحصًا فنيًا لـــ٨٠ نظامًا من الصواريخ التكتيكية السوفيتية، فيما تُقدّر قيمة صادراتها العسكرية إلى اليمن خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١١م بنحو ١,٢٠٥ مليار دولار(١٠).

في ١٩ أغسطس ٢٠١٦م، أرسلت روسيا فرقاطة إلى خليج عدن لمكافحة القرصنة، في مؤشر على توسّع حضورها العسكري، ورغم خسائر شركاتها، استمر التعاون العسكري مع صنعاء لاعتماد اليمن على السلاح الروسي وصيانته، كما ظلت العقود العسكرية سارية قانونيًا، وقد تجلّى ذلك في اعتراض موسكو عام ٢٠١٢م على النشاط العسكري الأمريكي في قاعدة العند لاحتوائها على معدات روسية تحظر الاتفاقيات عرضها لقوى أجنبية(١١).

يستنتج الباحث مما سبق أن التحالف بين روسيا واليمن يقوم أساسًا على التعاون العسكري، إذ يعتمد اليمن تقليديًا على التسليح الروسي، وقد تلقّى معدات من الاتحاد السوفيتي وروسيا بنحو ٨ مليارات دولار، إلى جانب عقود مستمرة للصيانة والتوريد، منها اتفاق ٢٠٠٠ بقيمة ٣٠٠ مليون دولار، ما أسهم في ارتفاع النفقات العسكرية المرتبطة بشراء وصيانة هذه المعدات.

ثانياً: التحالف اليمني الامريكي واثرة على النفقات العسكرية.

---

(١٠) د. احمد حسين شحيل، المرجع السابق، ص٣٠٤.

(١١) د. محمود الطاهر، اليمن ورقة روسيا الرابحة لانتزاع النصر في سوريا وأوكرانيا، موقع نون بوست، نشر المقال بتاريخ ٢٤ اغسطس ٢٠١٦م، متاح على الرابط: https://www.noonpost.net/content/13569.

شكّلت هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١م نقطة تحوّل في التحالف اليمني– الأمريكي ضد الإرهاب؛ إذ أدانت اليمن الهجمات وعزّزت تعاونها الأمني مع واشنطن، وخلال زيارة علي عبد الله صالح، أُعلن دعم هذا التحالف، كما نفّذت اليمن حملة ضد الجماعات الإرهابية حظيت بإشادة أمريكية، وبلغ التعاون ذروته بالسماح للطائرات الأمريكية بتنفيذ عمليات داخل الأراضي اليمنية(١٢).

تعزّزت الشراكة اليمنية– الأمريكية في مكافحة الإرهاب عبر تدريب واشنطن لقوات الحرس الجمهوري، والمساهمة في إنشاء جهاز الأمن القومي، ودعم تشكيل قوات خاصة، وتطوير خفر السواحل وحرس الحدود، كما شمل التعاون تدخلًا عسكريًا في أبين عام ٢٠٠٩، وفتح قنوات استخباراتية وتبادل المعلومات، إلى جانب الدفع نحو إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية بما يتوافق مع متطلبات مكافحة الإرهاب(١٣).

قدّمت الولايات المتحدة دعمًا ماليًا وعسكريًا لليمن، إذ خصصت عام ٢٠١٠م نحو ١,٢ مليار دولار لمكافحة الإرهاب، وتجاوزت مساعداتها منذ ٢٠١١م أكثر من ٦٣٠ مليون دولار، منها ٢٤٧ مليونًا خلال ٢٠١٢–٢٠١٣م لتعزيز الأمن، كما أسفر التنسيق العسكري بين البلدين عن استخدام الطائرات بدون طيار لاستهداف عناصر تُعدّها واشنطن تهديدًا، وهو ما وُصف عام ٢٠١٣ بأنه (شرّ لا بدّ منه) يتم بتنسيق محدود(١٤).

واصلت الولايات المتحدة تقديم الدعم العسكري واللوجستي للقوات المناهضة للحوثيين وللعملية الانتقالية في اليمن، وأيّدت قرار مجلس الأمن رقم ٢١٤٠ لعام ٢٠١٤م الذي فرض عقوبات على معرقلي الانتقال السياسي، ومن بينهم علي عبد الله صالح وقياديان حوثيان، كما أسهمت في دعم مسار الانتقال السلمي ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني، وشاركت في جهود إنهاء الحرب المستمرة منذ أكثر من ثماني سنوات ومفاوضات السلام الجارية.

ثالثًا: التحالف اليمني السعودي وانعكاسه على التسلح اليمني.

---

(١٢) د. زيد علي حسن الوريث، الدور الامريكي في الحرب على اليمن للفترة من (٢٠١١– ٢٠٢٠م)، اليمن، مجلة جامعة الناصر العدد١٧، المجلد٢، ٢٠٢١م، ص٣٤٦.

(١٣) د. محمد أحمد الافندي، العلاقات اليمنية الأمريكية قراءة لمحددات العلاقة في سبعة عقود، اليمن، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٤م، ص٢٩.

(١٤) امجد خشافة، اليمن بين الاطماع الفارسية والاجندات الامريكية، جريدة البيات، تاريخ نشر المقال ٢٠١٨/١١/١٨م، متاح على الرابط: http://www.albayan.co.uk.artticle

لعبت الجغرافيا دوراً أساسيًا في تشكيل العلاقات اليمنية–السعودية، التي بدأت بنزاع حدودي منذ عام ١٩٣٤، وتراوحت لاحقًا بين التوتر والتقارب وفق التحولات السياسية، وتُعد السعودية الفاعل الخارجي الأبرز في اليمن، حيث شهدت العلاقات صراعات مرتبطة بالحدود انتهت بسيطرتها على نجران وعسير وجازان، واستمرت الخلافات حتى توقيع اتفاق ترسيم الحدود عام ٢٠٠٠م، كما يمثّل اليمن عمقًا جيوسياسيًا مهمًا لأمن المملكة، وقد شكّل سيطرة الحوثيين على الدولة عام ٢٠١٤ تهديدًا مباشرًا لأمن السعودية ودول الخليج(١٥).

- **التدخل العسكري في اليمن بقيادة المملكة العربية السعودية (عاصفة الحزم)(١٦):**

استجابةً لطلب الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي لدعم شرعيته في مواجهة الحوثيين، تدخلت دول الخليج بقيادة السعودية للتصدي للفوضى في اليمن والحد من النفوذ الإيراني، وفي ٢٥ مارس ٢٠١٥م، أطلقت عملية "عاصفة الحزم" بمشاركة تسع

---

(١٥) التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠١٣– ٢٠١٤م، إشكالية الدولة الوطنية في اليمن، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٥م، ص٩.

(١٦) بدأت عاصفة الحزم في الساعة الثانية فجرا بتوقيت اليمن من يوم الخميس الخامس من جمادى الثانية ١٤٣٦هـ الموافق: ٢٦ مارس ٢٠١٥م الإعلان رسميا عن بداية التدخل العسكري لقوات التحالف العربي في اليمن وعلى الرغم من التصريح بمشاركة عشره دول هي (دول مجلس التعاون الخليجي الخمس باستثناء سلطنة عمان، مصر، الأردن، السودان، المغرب، وباكستان)، الا أن الدول الخليجية عموما والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص هي من دعت ونفذت هذا التدخل، ويعود السبب الأساسي في هذا الاندفاع الخليجي إلى الموقع الجغرافي الذي يربطها باليمن بصورة كبيرة حيث تقع اليمن في الناحية الجنوبية لدول الخليج العربي وتشترك مع المملكة العربية السعودية في حدودها الجنوبية ومع سلطنة عمان من ناحية الجنوب الغربي، بالإضافة الى موقعها الاستراتيجي المشرف على مضيق باب مندب– ممر التجارة الخارجية لدول المنطقة– وخليج عدن وبحر العرب والبحر الأحمر، مما يعني أن أمن اليمن واستقراره هو مكون أساسي ومهم من مكونات الأمن الجماعي لدول مجلس التعاون الخليج العربي، وذلك عندما قامت القوات الجوية الملكية السعودية بقصف جوي كثيف على المواقع التابعة لمسلحي جماعة أنصار الله الحوثية والقوات التابعة للرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح في اليمن، ينظر: د. أيمن إبراهيم الدسوقي، معضلة الاستقرار في النظام الإقليمي الخليجي، بيروت، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٣٤، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٥م، ص٧٨.

دول، قبل ساعات من اقتراب الحوثيين من عدن التي اتخذها هادي عاصمة مؤقتة، وأسهم التدخل العسكري في منع الحوثيين من تحقيق حسم عسكري(١٧).

بدأ التدخل البري لقوات التحالف العربي في ١٤ يوليو ٢٠١٥م، مع إطلاق عملية "السهم الذهبي" بدعم مالي وعسكري مباشر نجحت القوات الموالية لهادي في استعادة عدن وتأمينها، ثم واصلت التقدم بتحرير لحج والضالع وشبوة، ما أدى إلى انسحاب الحوثيين من الجنوب و توجهت القوات نحو مأرب استعداداً لمعركة صنعاء، في المقابل، شن الحوثيون هجوماً صاروخياً أسفر عن مقتل أكثر من ٦٠ جندياً من قوات التحالف(١٨).

قدّرت صحيفة التايمز البريطانية تكلفة الحرب في اليمن بنحو ٢٠٠ مليون دولار يومياً (أي حوالي ٧٢ مليار دولار سنوياً)، كما ذكرت مجلة فورين بوليسي أن تشغيل قمرين اصطناعيين عسكريين كلّف ١,٨ مليار دولار خلال ستة أشهر، في حين تبلغ تكلفة تشغيل طائرة الإنذار المبكر (أواكس) نحو ٢٥٠ ألف دولار في الساعة، أي ما يقارب ١,٠٨ مليار دولار سنوياً. وفي المقابل، أوضح الدكتور عبدالله الربيعة أن السعودية قدمت منذ عام ٢٠١٥م مساعدات إنسانية ودعماً للبنك المركزي اليمني بقيمة ١٤ مليار دولار(١٩).

- **التدخل الايراني في اليمن:**

منذ عام ٢٠١١ بدأ الدور الإيراني في المنطقة العربية يتنامى، حيث ساهمت إيران في تعزيز شراكة الحوثيين مع الرئيس السابق علي عبدالله صالح، ما أسهم في اندلاع الحرب الأهلية. وتزايد الدعم الإيراني للحوثيين بعد سيطرتهم على صنعاء عام ٢٠١٤، إذ قام قادة الحوثي بزيارات إلى طهران وجرى توقيع اتفاقيات لتسيير رحلات جوية منتظمة بين العاصمتين، إضافة إلى توسيع التعاون العسكري بين الجانبين.

---

(١٧) د. محمد السعيد إدريس، افاق تحولات الصراع اليمني وتداعياته على منطقة الخليج العربي، الامارات، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ٢٦، ٢٠١٥م، ص٥٠.

(١٨) ينظر: د. منى بومعزة، التدخل العسكري لدول التحالف العربي في اليمن، الجزائر، العدد ١٩، ٢٠١٨م، ص٥٨٠.

(١٩) د. مبروك ساحلي، المرجع السابق، ص٤٦٢.

تُظهر الأدلة المتراكمة منذ عام ٢٠١٢م تورط إيران في دعم الحوثيين عسكرياً، ففي يناير ٢٠١٣م، اعترضت البحرية الأمريكية بالتعاون مع البحرية اليمنية مركباً إيرانياً يُدعى "جيهان ١"، كان يحمل نحو ٤٠ طناً من الأسلحة والعتاد الموجه للحوثيين، ضمّت الشحنة صواريخ إيرانية الصنع، متفجرات (C-4 وRDX) أنظمة دفاع جوي محمولة، ذخائر متنوعة، صواريخ كاتيوشا، أجهزة تصويب، معدات للرؤية الليلية، وأجهزة تفجير عن بُعد، في دلالة واضحة على حجم ونوعية الدعم الإيراني(٢٠).

أكد فريق خبراء الأمم المتحدة استمرار تلقي الحوثيين دعماً عسكرياً شمل أسلحة هجومية وصواريخ متطورة، تحمل خصائص فنية مشابهة للأسلحة الإيرانية، وتُستخدم لفرض نفوذهم على الحدود(٢١).

تشير تقارير إلى أن الحرس الثوري الإيراني قدّم دعماً سنوياً للحوثيين بين ١٠ و٢٥ مليون دولار منذ ٢٠١٠، كما موّلت السفارة الإيرانية فعاليات لهم في صنعاء، في خرق لقرارات مجلس الأمن بعد ٢٠١٤ التي تحظر دعمهم عسكرياً(٢٢).

يرى الباحث أن انضمام دول، مثل اليمن، إلى تحالفات عسكرية إقليمية أو دولية يؤدي إلى زيادة إنفاقها العسكري، نتيجة التزامات مباشرة كالتدريب والتجهيز، وأخرى غير مباشرة كتوسيع المؤسسة العسكرية وتقديم تسهيلات للقواعد الأجنبية، بما يخدم سياسات القوة للحلف.

---

(٢٠) د. مبروك ساحلي، التدخلات الخارجية وانعكاساتها على أزمة اليمن، الجزائر، دراسات الشرق الاوسط، ٢٠٢٠م، ص٤٥٩.

(٢١) مايكل نابتس، الرد على عمليات تهريب الاسلحة الايرانية الى اليمن، معهد واشنطن، تاريخ نشر المقال ٢ ديسمبر ٢٠١٦م، ص٤.

(٢٢) د. محمد عبدالهادي، ادوات النفوذ الايراني والتواجد التركي وانعكاساته على الاستقرار السياسي في اليمن، المركز العربي للبحوث وللدراسات، ٢٠٢٠م، ص٥٠.

المطلب الثاني

العوامل الجغرافية المؤثرة في حجم الإنفاق العسكري

تلعب العوامل الجغرافية دوراً مهماً في توجيه سياسات الدولة، خصوصاً الإنفاق العسكري، إذ يؤثر الموقع الجغرافي في علاقاتها الدولية وقراراتها السياسية والاقتصادية والعسكرية، كما يرتبط حجم الدولة وحدودها بحجم قواتها وتسليحها، مما يدفع دولًا مثل اليمن ذات الحدود الواسعة إلى زيادة إنفاقها لتعزيز أمنها وحماية أراضيها، ويتضح ذلك فيما يلي:

الفرع الاول: الموقع الجغرافي لليمن.

الفرع الثاني: حجم ومساحة اليمن.

الفرع الثالث: الحدود السياسية لليمن.

الفرع الاول: الموقع الجغرافي لليمن.

يؤثر الموقع الجغرافي في توجهات الدول العسكرية؛ فالدول القارية كروسيا تعزز قوتها البرية، بينما تركز البحرية كالمملكة المتحدة على الأساطيل، كما تمنح المواقع الاستراتيجية ميزة تجارية في السلم وتفوقًا عسكريًا في النزاعات، وتبرز أهمية الممرات والمضائق والجزر، كما في مضيق دوفر(٢٣)، الذي أعاق تقدم الجيوش الألمانية خلال الحرب العالمية الثانية، الذي شكل عائقًا أمام الجيوش الألمانية خلال الحرب العالمية الثانية.

يؤثر الموقع النسبي للدول على قوتها، فالقرب من القوى العظمى، كالمكسيك بجوار الولايات المتحدة، يحد من طموحاتها العسكرية، كما أسهم الموقع المطلق في تعزيز القوة

---

(٢٣) **مضيق دوفر (Strait of Dover):** هو الممر البحري الذي يفصل بين المملكة المتحدة (إنجلترا) وفرنسا، ويعد أضيق جزء من القناة الإنجليزية (بحر المانش)، يبلغ عرضه حوالي ٣٤ كيلومتراً في أضيق نقطة بين مدينة دوفر الإنجليزية ومدينة كاليه الفرنسية، يُعتبر المضيق أحد أكثر الممرات البحرية ازدحاماً في العالم، حيث تمر عبره العديد من السفن التجارية والعبارات البحرية، كما أنه ذو أهمية استراتيجية كبيرة في التاريخ العسكري والتجاري لأوروبا، ويمر عبرة تقريباً نحو ٤٠٠ سفينة يومياً، تشمل سفن البضائع والمسافرين والعبّارات.

الاقتصادية والعسكرية لأوروبا، مستفيدة من مناخها المعتدل[٢٤]، وسنحاول توضيح هذا من خلال الاتي:

اولاً: الموقع الجغرافي للجمهورية اليمنية.

يؤثر الموقع الجغرافي مباشرة في سياسات الدولة، خاصة العسكرية وحجم إنفاقها الدفاعي، لضمان مواجهة التهديدات، كما يحدد قوتها وسلوكها الداخلي والخارجي، نظراً لأهميته الجيوبوليتيكية[٢٥]، للموقع مزايا استراتيجية يمكن استثمارها وفق الإمكانات البشرية المتاحة، ولكل دولة موقع فريد يميزها عن غيرها، مما يؤثر على دورها الإقليمي والدولي.

---

(٢٤) د. ابو سعد الاثري، أثر الجغرافيا في العمل العسكري، الاردن، سلسلة ابحاث الدراسات العسكرية الاستراتيجية، ٢٠١٧م، ص٦.

(٢٥) علم الجيوبوليتيكا: هو العلم الذي يبحث في قوانين ونمو الدولة وتكييف سياساتها الخارجية وفقا لظروفها الجغرافية، وظل هذا العلم في تطور مستمر واصبح يسهم في عملية تشكيل اهداف الدولة القومية مستند على دراسة جميع مكونات الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والامنية والعسكرية واصبح علم مهم وخصوصا في مراكز البحوث العلمية للدول الكبرى حتى صار يهتم ويعني بالمحافظة على سلامة وأمن الدولة، حيث يعتبر من العلوم الحديثة التي تعالج مفهوم الامن القومي في إطار شمولي كامل بحيث يشمل علم الاجتماع والجغرافيا والسياسة والاقتصاد والتاريخ والدراسات الدبلوماسية والعسكرية والامنية وعلية نستطيع ان نقول ان هذا العلم يخرج مفهوم الامن القومي من الاطار الضيق المنحصر في المعالجات البوليسية ووسائل الامن القمعية الى رحاب العلم والبحث الاكاديمي في جميع مجالات الحياة، ويمكن ان نستخلص مما سبق ان الجيوبوليتيكا لأي مجتمع هي ثقافة سياسية متأثرة بالجغرافية وتعتبر هندسة لسياسة الدول الخارجية ومفسر لتحركاتها لهذا لابد ان يفكر رجل الشارع جغرافيا وان يفكر الساسة جيوبوليتيكيا. ينظر: د. محمد عبدالسلام، الجيوبوليتيكا "علم هندسة السياسة الخارجية للدول"، بدون دار نشر، ٢٠١٩م، ص٣٦.

خريطة رقم (١)

الموقع الجغرافي للجمهورية اليمنية

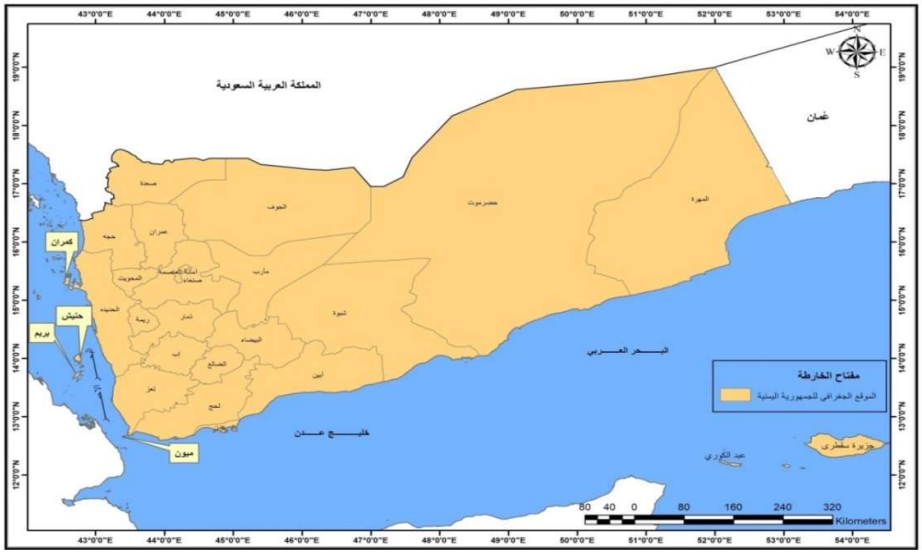

المصدر: من اعداد الباحث.

ومن خلال الخريطة (١) يؤثر الموقع الجغرافي على سياسة الوحدة السياسية ودورها في العلاقات الدولية، سواء في السلم أو الحرب، كما يحدد طبيعة العلاقات بين الدول المتجاورة، ويؤثر على التواصل الحضاري والتجاري، فضلاً عن تحديد أهمية الدولة في السياسات العالمية، خاصة لدى القوى العظمى(٢٦).

ومن هنا سوف نتناول الموقع الجغرافي للجمهورية اليمنية من عدة جوانب على النحو الاتي:

١- الموقع الجيواستراتيجي لليمن.

يتمتع اليمن بأهمية جيوسياسية بارزة بفضل موقعه الاستراتيجي وثرواته الطبيعية وإرثه الحضاري، ويشرف على مضيق باب المندب، ثالث أهم ممر مائي عالمياً بعد ملقا

(٢٦) د. قاسم الدويكات، الجغرافيا السياسية، ط١، عمان، مركز الكتاب الاكاديمي، ٢٠١١م، ص٩٢.

وهرمز، ويمتلك جزراً استراتيجية، أبرزها سقطرى، مما يعزز موقعه البحري، يُعد اليمن البوابة الجنوبية للشرق الأوسط، ما يجعله محور اهتمام القوى العالمية والإقليمية الساعية للنفوذ وضمان أمنها الاستراتيجي(١).

تبرز أهمية موقع اليمن الجيواستراتيجي في ضوء النظريات الجيوبوليتكية؛ إذ اعتبره هالفورد ماكندر جزءاً من ممر يربط بين قلبَي العالم، تحيط به ممرات حيوية كباب المندب وهرمز وقناة السويس، وتزداد أهميته اقتصاديًا وأمنيًا مع مرور أكثر من ١٢ ألف سفينة سنويًا ونحو ٣ ملايين برميل نفط يوميًا عبر باب المندب، ما يعزز مكانته عالميًا(٢). عالمياً(٢).

خريطة رقم (٢)

الاهمية الجيواستراتيجية لموقع الجمهورية اليمنية

المصدر: ينظر: د. أحمد محمد محمود عيسى، واخرون، المرجع السابق، ص١٦٣.

تظهر الخريطة (٢) أن اليمن يتمتع بموقع جيواستراتيجي مهم بإشرافه على مضيق

---

(١) د. عبدالجبار زايد، أهمية اليمن الذهبية وأبعاد عوامل السيطرة في الساحة الدولية، مقال منشور بتاريخ ٣/٢/ ٢٠٢٢م، تاريخ الدخول على المقال ١٠/١١/ ٢٠٢٣م، متاح على الرابط: https://yemenat.net/2019/03/344981.

(٢) د. قادري حيدر، واخرون، الثورة اليمنية: الخلفية والافاق، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢م، ص١٠١.

باب المندب، الرابط بين المحيط الهندي والبحر المتوسط عبر قناة السويس، ما يمنحه دوراً محورياً في التجارة العالمية، كما يشكّل عمقًا أمنيًا لدول الخليج، وتبرز أهميته بسواحله على البحر الأحمر والعربي وخليج عدن، إضافة إلى جزره، خاصة جزيرة بريم المطلة على المضيق، أحد أهم الممرات البحرية في العالم.

يمر عبر مضيق باب المندب يومياً ٤% من الطلب العالمي على النفط و١٠% من الشحنات التجارية، ما يجعله ثالث أهم ممر مائي عالمي بعد مضيقي هرمز وملقا، هذه الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية حوّلت موقع اليمن الجيواستراتيجي إلى ساحة صراع محلي وإقليمي ودولي، حيث تمنح السيطرة عليه نفوذًا واسعًا في المنطقة والعالم(١).

٢- الموقع الفلكي لليمن.

يلعب الموقع الفلكي دوراً رئيسيًا في الجيوسياسية، حيث يؤثر على المناخ والأنشطة البشرية والقدرات الاقتصادية والعسكرية للدولة، يتمتع اليمن بمناخ متنوع يجمع بين الصحارى والأراضي الخضراء، مما يوفر بيئة مناسبة للرعي وفرصاً تنموية يمكن استثمارها في خطط شاملة للنهوض بالبلاد(٢).

تقع اليمن بين دائرتي عرض (١٢-١٩) شمالًا وخطي طول (٤١-٥٤) شرقًا، مما يجعلها ضمن الإقليم المداري الحار، يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى انخفاض الضغط الجوي، مما يجذب الكتل الهوائية الرطبة من المحيط الهندي، متسبباً في هطول أمطار غزيرة، يتميز اليمن بتنوع مناخي فريد، يجمع بين الصحارى والأراضي الخضراء، مما يمنحه إمكانيات تنموية واسعة يمكن استغلالها في خطط التنمية المستدامة(٣).

ثانياً: الشكل الجغرافي لليمن.

يؤثر شكل الدولة على استراتيجيتها العسكرية، سواء في الإدارة القومية أو الدفاع، فالدول ذات الامتداد الطولي، مثل النرويج والسويد وإيطاليا، تواجه تحديات في السيطرة

---

(١) د. عمر بوريشة، المرجع السابق، ص٣٢٢.

(٢) د. قاسم الدويكات، المرجع السابق، ص٩٣.

(٣) د. شهاب محسن عباس، جغرافيا اليمن الطبيعية، ط١، صنعاء، مؤسسة الزهيري التعليمية، ١٩٩٤م، ص٥٦.

الداخلية والدفاع بسبب المسافات الطويلة التي تفصل مراكز التجمع العسكري، كما تعاني الدول ذات الأجزاء المنفصلة، سواء بسبب البحر أو دول مجاورة، من صعوبات دفاعية، كما هو الحال في اللسان الأفغاني الشمالي الشرقي المحاط بروسيا وباكستان وكشمير وسنكيانج الصينية(١).

الدول المغلقة تفتقر إلى منافذ بحرية، ما يقيّد قدراتها الاقتصادية والعسكرية، مثل مالي والنيجر وأفغانستان ونيبال وسويسرا والنمسا، وقد نشأ بعضها نتيجة اعتبارات سياسية أو جيوسياسية، وفي العالم العربي يُعد الأردن والعراق شبه مغلقين لضعف منافذهما البحرية، ما يحد من انفتاحهما ويؤثر على دخلهما القومي، ويجعلها أكثر عرضة لنفوذ الدول المجاورة(٢).

يؤثر شكل الدولة على إدارتها الاقتصادية والدفاعية، حيث تزيد المساحات الشاسعة والمتباعدة من أعباء الإنفاق العسكري لحماية الحدود، فالدول ذات الشكل المنتظم تكون أكثر استقراراً وتماسكًا، بينما تواجه الدول الشريطية أو المجزأة تحديات أكبر، ويُعد الشكل الدائري مثالياً، خاصة إذا كانت العاصمة في مركزه، لما يوفره من كفاءة في الإدارة والدفاع(٣).

---

(١) د. محمد رياض، الاصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا" دراسة تطبيقية على الشرق الاوسط"، القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ٢٠١٥م، ص٩٢.

(٢) د. محمد حسن عبدالسلام عبدربة، الموقع الحبيس ومشكلاته الجيوبولتيكية – دراسة حالة دولة طاجيكستان– دراسة تطبيقية في الجغرافيا السياسية، مجلة مركز الخدمة الاستشارات البحثية كلية الآداب جامعة المنوفية، ٢٠١٩م، ص٣.

(٣) ابتهال ناصر جبير المحلاوي، الأهمية الجيوبولتيكية لدولة اليمن في الأمن القومي السعودي، العراق، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الجغرافية، كلية التربية والعلوم الانسانية بجامعة الانبار، ٢٠٢٢م، ص٨٥.

خريطة رقم (٣)

شكل الجمهورية اليمنية

المصدر: من اعداد الباحث، بالاعتماد على أطلس العالم، بيروت، مكتبة لبنان للنشر، ٢٠١٩م، ص٢٣.

من خلال الخريطة (٣) يتبين للباحث، ان شكل الجمهورية اليمنية يمتد بشكل مستطيل بطول ١٥٠٠ كم وعرض ٥٠٠ كم، مطلّ على البحر العربي والمحيط الهندي، يمنحها هذا الامتداد الطويل حدوداً مشتركة واسعة مع جيرانها، مما يزيد من تحديات الدفاع ويؤدي إلى ارتفاع الإنفاق العسكري لحماية أراضيها.

ثالثاً: تضاريس الجمهورية اليمنية.

تلعب التضاريس دوراً مهماً في قوة الدولة وتأثيرها العسكري، كما تؤثر في الجوانب السياسية والاقتصادية، إذ تسهم السهول الخصبة وتوفر المياه في تعزيز الاستقرار والنمو، بينما تعيق التضاريس الوعرة التواصل بين المناطق وتحد من التنمية، مما ينعكس سلباً على الأمن والاستقرار.

تلعب التضاريس دوراً مهماً في تحديد الشخصية الجيوسياسية للدولة وتؤثر على استراتيجياتها العسكرية، فالسهول والصحاري توفر بيئة مناسبة لاستخدام المدرعات، بينما تتطلب المناطق الجبلية تكتيكات مختلفة نظراً لصعوبة رصد تحركات العدو وضعف

الاتصالات، خاصة في المناطق المغطاة بالثلوج أو الغابات[١].

تشكل الجبال الغربية والجنوبية نحو ٢٥% من مساحة اليمن، ممتدة من السعودية شمالًا إلى باب المندب جنوباً، وشرقًا نحو حضرموت، وتعد هذه الجبال عائقًا طبيعيًا أمام الغزاة، مما يمنح اليمن قوة جيوسياسية وتكتيكية تعيق تحرك المعدات العسكرية الثقيلة، وتضعف القوات المهاجمة، كما أسهمت المرتفعات في عزلة جغرافية أدت إلى تنوع اجتماعي ومذهبي داخل البلاد[٢].

إن تنوع المناخ بين الحرارة والبرودة بحسب تنوع تضاريس اليمن يؤثر على بناء القوات المسلحة خاصة على القوة البشرية العسكرية من حيث التجهيز والتدريب، وعلى نوعية التسليح المطلوب، وعلى منظومات الأسلحة المختلفة وما تتطلبة من عمليات صيانة وخزن عالية المستوى.

يسهم تنوع تضاريس اليمن (الجبلية والسهلية والصحراوية) في تعقيد الحركة والمناورة العسكرية واستمرارية القتال، ما يتطلب تنظيمًا خاصًا للقوات المسلحة يتناسب مع تعدد مسارح العمليات، كما تؤثر الموارد والتجهيزات على إعداد هذه المسارح وحجم القوى العاملة فيها في السلم والحرب[٣].

الفرع الثاني: حجم ومساحة اليمن.

تُعدّ المساحة الجغرافية أحد أهم مؤشرات قوة الدولة، إذ تؤثر مباشرة في قدراتها العسكرية والسياسية، فالدول الواسعة تتمتع بميزة تنوع الموارد واتساع نطاق المناورة، مما يعزز قوتها الدفاعية ونفوذها، ورغم أن التطور التكنولوجي قلّل من تأثير المساحة في بعض جوانب الحروب، إلا أنها ما تزال عاملاً مهمًا في تحديد القوة الاقتصادية

---

(١) ينظر: د. محمد ازر السماك، الجغرافيا السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين بين المنهجية والتطبيق، ط١، عمان، دار اليازوري للنشر والتوزيع، ٢٠١١م، ص١٠٧.

(٢) د. يحيى أحمد حسين الوشلي، اليمن دراسة سياسة بناء قوة الدولة– دراسة جيواستراتيجية، ط١، صنعاء، دار الشروق للطباعة والنشر، ٢٠٠٧م، ص٤٠.

(٣) عبدالقادر عبدالله الدعيس، العوامل المؤثرة على بناء القوات المسلحة اليمنية، مجلة الاكاديمية العسكرية العليا اليمنية، العدد٦، اكتوبر ٢٠١٢م، ص٣٩.

والعسكرية، لذلك تعتمد الجغرافيا السياسية على حجم الدولة في تصنيف القوى(٤).

تتطلب مساحة الدولة تنظيماً خاصاً للقوات المسلحة وهيكل قيادة فعالًا لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية، فاليمن الذي يمتلك مساحة متوسطة، يحتاج إلى تشكيلات عسكرية ملائمة وبنية تحتية تسهّل تنقل القوات عبر التضاريس المختلفة وتدعم عمليات التمركز والإيواء لضمان حركة القوات بمرونة.

جدول رقم (٣)

مساحة اليمن وجوارها الجغرافي بالنسبة لشبة الجزيرة العربية

اسم الدولة	المساحة كم مربع	النسبة
اليمن	555000	15.150
السعودية	2250000	61.420
عُمان	309500	8.449
الامارات العربية المتحدة	83600	2.282
قطر	11600	0.317
البحرين	735	0.020
الكويت	17800	0.486
العراق	435052	11.876

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، ملحق (٢/٩)، ٢٠٠٨م.

يتضح من الجدول (٣) أن اليمن تمتلك مساحة جغرافية كبيرة تبلغ ٥٥٥،٠٠٠ كم^2، بما يعادل ١٥,١٥% من إجمالي مساحة شبه الجزيرة العربية، وتتصدر السعودية دول المنطقة من حيث المساحة بنسبة ٦١,٤٢%، تليها العراق بنسبة ١١,٨٧%، ثم عُمان بنسبة ٨,٤٥%، في حين تفوق مساحة اليمن بعض دول الجوار الأصغر مثل الإمارات وقطر والبحرين.

يوضح الجدول أن اليمن يمتلك حدوداً طويلة وتنوعاً جغرافياً يشمل الصحارى

(٤)د. امين محمود عبدالله، في اصول الجغرافيا السياسية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٨٤م، ص٤٥.

والجبال والسواحل، ما يستدعي زيادة الإنفاق العسكري لتأمينها، خاصة مع استمرار التوترات والنزاعات، كما أن هذا الامتداد والتنوع التضاريسي يتطلب استثمارات كبيرة في البنية التحتية العسكرية ووسائل النقل والأسطول اللوجستي لضمان سرعة تحرك القوات وفاعليتها عبر المسافات الواسعة.

تفرض المساحة الواسعة لليمن تحديات أمنية وعسكرية كبيرة، إذ تتطلب انتشاراً واسعاً للقوات وارتفاعاً في الإنفاق الدفاعي، كما تعقّد التضاريس الجبلية والصحراوية العمليات الأمنية، مما يستدعي تطوير البنية التحتية العسكرية مثل القواعد والمراكز الأمنية وأنظمة المراقبة، ويزيد الشريط الساحلي الطويل، وخاصة مضيق باب المندب، من الحاجة لتأمين الموانئ والممرات البحرية ورفع كلفة الدفاع البحري، إلى جانب حماية الموارد النفطية والمعدنية لضمان استقرار الاستثمارات الاستراتيجية(٥).

شكل رقم (١)

مساحة اليمن وجوارها الجغرافي بالنسبة لشبة الجزيرة العربية

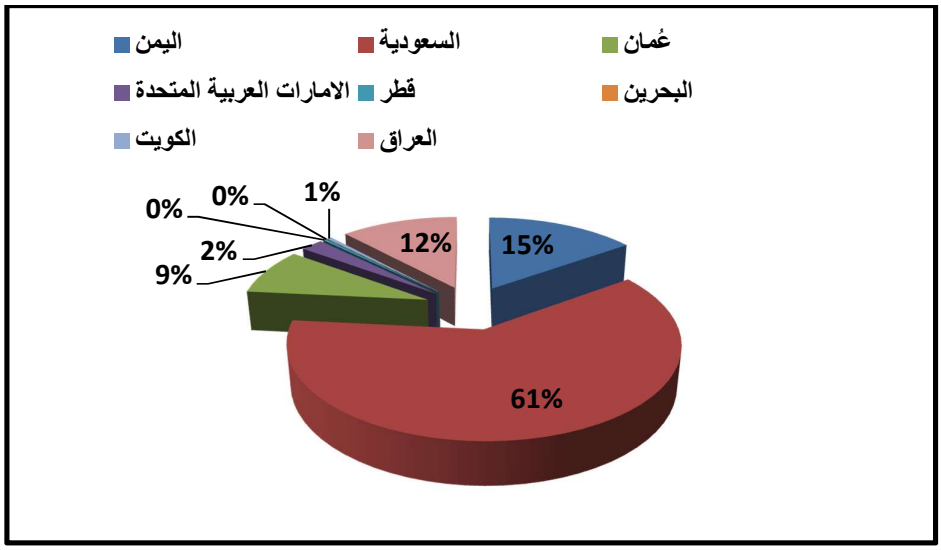

المصدر: من اعداد الباحث، بالاعتماد على الجدول رقم (١٣).

من خلال الشكل رقم (١) تُظهر البيانات أن المساحة الواسعة لليمن مثّلت عبر التاريخ ميزة استراتيجية منحتها تفوقًا دفاعيًا وأفشلت محاولات السيطرة عليها مثل العثمانيين،

(٥) عباد محمد عبدربة البراق، المرجع السابق، ص٢٢.

لكنها في المقابل تخلق تحديات داخلية تتمثل في ضعف الترابط بين المناطق وصعوبة بسط سلطة الدولة، مما يسهّل التهريب والجريمة المنظمة، كما أن تأمين هذه المساحة يتطلب انتشاراً عسكرياً واسعاً وقدرات متقدمة، وهو ما يرفع الأعباء المالية لتعزيز الأمن القومي.

يرى الباحث أن اتساع مساحة الدولة يرفع تكاليف تأمينها ويزيد الإنفاق العسكري، مما قد يؤثر على التنمية الاقتصادية، ورغم أن المساحة الكبيرة لليمن تمثل ميزة استراتيجية، إلا أنها تُعد أيضاً عبئاً اقتصادياً، إذ تتطلب حماية الحدود والممرات البحرية نفقات مرتفعة، وفي المقابل تتيح فرصاً تنموية يمكن استثمارها في المناطق الحدودية والموانئ واستغلال الموارد الطبيعية.

الفرع الثالث: الحدود السياسية لليمن.

تُعد الحدود السياسية عاملاً مهماً أمنياً، لكنها في اليمن تزيد الإنفاق العسكري لحمايتها، مما يضغط على الموازنة ويقلل تمويل التنمية، وقد يؤثر سلباً على المشاريع الاقتصادية، وسوف نتناول هذا من خلال الاتي:

١- الحدود البرية للجمهورية اليمنية.

تشكل الحدود عاملاً مهماً في العلاقات الدولية، وقد ساهم موقع اليمن في عزله برياً بسبب صحراء الربع الخالي والتضاريس الوعرة، إضافة إلى إحاطته بدولتين تسهّلان محاصرته، خاصة مع تركز السكان قرب الحدود السعودية، كما ظهر عند إغلاق منافذ حرض وعلب والبقع عام ٢٠١٥م.

جدول رقم (٤)

الحدود البرية للجمهورية اليمنية

الحدود البرية للجمهورية اليمنية	المساحة كيلو متر
طول الحدود البرية لليمن مع سلطنة عمان	٣٠٠ كيلومتر
طول الحدود البرية لليمن مع السعودية	أكثر من ١٠٠٠ كيلومتر

المصدر: من اعداد الباحث.

يُظهر الجدول (٤) أن لليمن حدوداً برية تتجاوز ١٣٠٠ كم، منها نحو ٣٠٠ كم مع عُمان وأكثر من ١٠٠٠ كم مع السعودية، ما فرض تحديات أمنية مستمرة- خصوصاً

على الحدود السعودية- دفعت إلى زيادة الإنفاق العسكري لتأمينها، وهو ما انعكس سلباً على التنمية والاستقرار الداخلي.

يرى الباحث أن الحدود البرية في اليمن تفرض إنفاقًا عسكريًا مستمرًا لمواجهة التهريب والهجرة غير المشروعة، ما يستنزف الموارد ويؤثر سلبًا على التنمية. ولتحقيق التوازن، ينبغي تحسين كفاءة الإنفاق العسكري، وتنمية المناطق الحدودية، وتعزيز التعاون الإقليمي لخفض التكاليف ودعم الاستقرار الاقتصادي.

٢- الحدود البحرية للجمهورية اليمنية.

تتميز الحدود البحرية اليمنية بأهمية استراتيجية لوقوعها على مضايق حيوية كـــباب المندب، ودورها في دعم الاقتصاد عبر الصيد والتجارة ونقل النفط، كما تمنح اليمن موقعًا جيوسياسيًا مهمًا وفرصًا للتوسع في العلاقات، مع كون تأمينها أقل تكلفة من الحدود البرية (٦).

يمتد الساحل اليمني لنحو ٢٥٠٠ كم بين البحر الأحمر والبحر العربي والمحيط الهندي، ما يمنحه أهمية استراتيجية كبيرة ويجعله محل اهتمام دولي، ويضم موانئ مهمة مثل عدن والمكلا ونشطون وبئر علي والشحر(٧).

جدول رقم (٥)

الحدود البحرية للجمهورية اليمنية

الحدود البحرية للجمهورية اليمنية	المساحة كيلومتر
طول الحدود البحرية لليمن مع دولة ارتيريا	٤٣٠
طول الحدود البحرية لليمن مع دولة جيبوتي	٩٥
طول الحدود البحرية لليمن مع دولة الصومال	٩٢٥
طول الحدود البحرية لليمن مع دولة الهند	٤٥٠

المصدر: من اعداد الباحث، بالاعتماد على الموقع الجغرافي للجمهورية اليمنية: مركز القوة والضعف، اليمن، مركز المعرفة للدراسات والابحاث الاستراتيجية، تاريخ نشر المقال ١٩ أغسطس ٢٠٢٣م، رابط: https://www.almarfacenter.org/2023/08/19

---

(٦)د. يحيى احمد حسين الوشلي، المرجع السابق، ص١٠٦.

(٧) د. عبدالوهاب عبدالستار القصاب، المحيط الهندي في السياسات الدولية والاقليمية، ط١، بغداد، بيت الحكمة للنشر، ٢٠٠٠م، ص١٧٦.

يتبين من الجدول (٥) أن اتساع الحدود يفرض إنفاقاً عسكرياً مرتفعاً، كما في فرنسا وروسيا، وفي اليمن، يرفع امتداد الحدود البرية والبحرية تكاليف تأمين السواحل– خصوصاً باب المندب وميون– وسط حوادث قرصنة واختطاف طالت أكثر من ٧،٠٠٠ صياد بين ٢٠١٥ و٢٠٢٢م.

يرى الباحث أن الحدود البحرية لليمن تؤثر في حجم الإنفاق العسكري بسبب موقعه الاستراتيجي المطل على البحر الأحمر وخليج عدن ومضيق باب المندب، ما جعله ساحة تنافس تدفع الأطراف لتعزيز وجودها العسكري لحماية المصالح والسيطرة على الموانئ وخطوط الملاحة.

وبذلك، لم يعد هذا الإنفاق مقتصراً على متطلبات الدفاع التقليدي، بل أصبح مرتبطاً أيضاً بحسابات النفوذ الجيوسياسي والتحكم في الموارد البحرية وشبكات التهريب، خاصة في ظل ضعف السلطة المركزية ومن ثمّ، أسهمت هذه الأهمية الاستراتيجية في عسكرة السواحل، ليصبح أداة للصراع والتنافس أكثر من كونه وسيلة لحماية الدولة.

المطلب الثالث

العوامل الاستراتيجية المؤثرة في حجم الإنفاق العسكري

ترتبط العوامل الاستراتيجية بمدى استعداد الدولة لمواجهة التهديدات، إذ يزداد الإنفاق العسكري في المناطق القريبة من النزاعات أو بؤر التوتر، ويتراجع في الدول التي تنعم بقدر أكبر من الاستقرار والأمن، سوف نقوم بتوضيح هذا الفرع من خلال الاتي:

الفرع الاول: الحروب الاهلية.

الفرع الثاني: سباق التسلح.

الفرع الثالث: المخاطر الارهابية.

الفرع الاول: الحروب الاهلية.

تعكس الحروب في دول العالم الثالث ضعف الأنظمة في بناء مؤسسات فاعلة، مما عزّز نفوذ نخب محدودة وكرّس الولاءات الفرعية على حساب الدولة. ومع تراجع قدرة النظام على تحقيق الاستقرار والرضا الاجتماعي، تتآكل شرعيته، وتلجأ بعض الفئات المهمشة إلى العنف، ما يفضي إلى صراعات داخلية وحروب أهلية تزيد من الانقسام

والتفكك[٨].

شهد اليمن عبر تاريخه العديد من الحروب التي انعكست على حجم الإنفاق العسكري، وأثّرت سلباً في حياة المواطنين والتنمية الاقتصادية، كما أدت إلى زيادة الأعباء المالية على الدولة في تمويل هذه النزاعات وسنحاول توضيح هذا على النحو الاتي:

١- الحرب الاهلية اليمنية صيف ١٩٩٤/٧/٧م:

كانت هذه الحرب صراعاً سياسياً بين حزب المؤتمر الشعبي العام في الشمال والحزب الاشتراكي اليمني في الجنوب، مدفوعاً بمصالح النخب أكثر من كونه خلافاً شعبياً، وقد خلّفت آلاف الضحايا وخسائر اقتصادية كبيرة، وأضعفت النسيج الاجتماعي، بينما فشلت الحكومة في معالجة آثارها، ما عمّق الانقسام وسمح بانتشار الفساد وتسريح آلاف العسكريين[٩].

شهدت هذه المرحلة تدهوراً اقتصادياً حاداً، تمثّل في انكماش النمو غير النفطي بنحو ٦,٥% وارتفاع البطالة إلى ٣٠%، إلى جانب ضعف كفاءة الإنفاق العام، وقد لجأت الحكومة إلى تمويل العجز عبر الإصدار النقدي، مما زاد الأعباء المالية، ومع تكاليف الحرب تفاقمت الأزمة وتراجع دور الدولة الاقتصادي[١٠].

جدول رقم (٦)

بعض المؤشرات الاقتصادية من ١٩٩٠ الى ١٩٩٤م

البنود	إجمالي الإنفاق	إجمالي الايرادات	الإنفاق الاستثماي	عجز الموازنة

(٨) نسرين بونفلة، دور الأقليات في تدويل الحروب الاهلية "دراسة أقلية الطوارق في أقليم الأزواد"، الجزائر، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية،٢٠٢١م، ص٤٣.

(٩) محمد الحكيمي، التركة الثقيلة للحروب، اليمن، موقع مارب برس، نشر بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٨م، تاريخ الدخول على ٢٠٢٤/٤/٦م، متاح على الرابط:

https://marebpress.org/articles.php/userimages/articles.php?lng=arabic&id=5421

(١٠) د. محمد أحمد الافندي، مستقبل الدور الاقتصادية للدولة في الجمهورية اليمنية، اليمن، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد ١٠، ٢٠٠٠م، ص١٢١.

	العام%	العامة %	العام%	العامة%
١٩٩٠م	٢٩,١	٢١	٨,٤	٨
١٩٩١م	٣٠,١	٢٦	٦,٥	٤,٢
١٩٩٢م	٣١,٢	١٨,٧	٤,٦	١٢,٥
١٩٩٣م	٣١,٢	١٧,٣	٢,٦	١٤
١٩٩٤م	٣٢,٢	١٥,٨	٢,١	١٦,٣

المصدر: كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٩٩٨م، اليمن، ص٣١٣.

وبحسب الجدول رقم (٦)، يتضح أن الإنفاق العام ارتفع من ٢٩,١% من الناتج المحلي عام ١٩٩٠م إلى ٣٢,٢% عام ١٩٩٤م، ما يعكس تضخم النفقات بسبب الحرب وزيادة تكاليفها. في المقابل، تراجعت الإيرادات العامة من ٢٦% عام ١٩٩١ إلى ١٦% عام ١٩٩٤م، مما يشير إلى تفاقم الاختلال المالي خلال تلك الفترة.

يتضح من خلال الجدول ايضاً أن الإنفاق الاستثماري العام تراجع بشكل كبير من ٨,٤% عام ١٩٩٠م إلى ٢,١% عام ١٩٩٤م، ما يعكس ضعف الدور التنموي للحكومة وأثره السلبي على النمو الاقتصادي، كما ارتفع عجز الموازنة خلال الفترة ١٩٩٢–١٩٩٤م ليصل إلى ١٦,٣% من الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (٧)

نفقات التعليم والصحة والدفاع بملايين الريالات من ١٩٩٠ الى ١٩٩٤م

توزيع النفقات العامة	١٩٩٠م	١٩٩١م	١٩٩٢م	١٩٩٣م	١٩٩٤م	المتوسط
١- قطاع الدفاع:	١٠٣٨٢	١٣٢٢٧	١٦٨١١	١٩٧٥٢	٣٠٢٧٣	%٣٠,٣٠
كنسبة من اجمالي الإنفاق العام	%٢٨,٩٠	%٣٠	%٢٩,٥٠	%٢٨,٦٠	%٣٤,٧٠	
كنسبة من أجمالي الناتج المحلي	%٨,٤٠	%٨,٩٩	%٩,١٠	%٨,٩٠	%١١,١٠	
٢- قطاع الادارة العامة والامن:	٨٣٢٣	٩٣٣٥	١٣١٢٦	١٣٨٨٤	١٦٥٠١	%٢١,٢٠
كنسبة من اجمالي الإنفاق العام	%٢٣	%٢١,٢٠	%٢٣	%٢٠,١٠	%١٨,٩٠	
كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	%٦,٧٠	%٦,٤٠	%٧,١٠	%٦,٠٢	%٦,٠٢	
٣- قطاع التعليم:	٦١٢١	٨٤٦١	١٠٧٠٣	١٣٥٣١	١٦٦٩٣	%١٨,٨٠
كنسبة من إجمالي الإنفاق العام	%١٧	%١٩,٢٠	%١٨,٨٠	%١٩,٦٠	%١٩,٢٠	

كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	٤,٩٠%	٥,٨٠%	٥,٨٠%	٦,١٠%	٦,١٠%	
٤- قطاع الصحة:	١٤٤٢	١٩٦١	٢٢٥٤	٣١٠٢	٣٠٢٨	٤,٤٠%
كنسبة من إجمالي الإنفاق العام	٤%	٤,٤٠%	٣,٩٥%	٤,٥٠%	٣,٥	
كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	١,٢٠%	١,٣٠%	١,٢٠%	١,٤٠%	١,١٠%	١,٢٠%

المصدر: البيان المالي للموازنة العامة للجمهورية اليمنية لعام ١٩٩٦- ١٩٩٧م، والحساب الختامي للموازنة العامة لعام ١٩٩٣م.

يوضح الجدول (٧) أن الإنفاق على الصحة منخفض (٤,٤%) مقارنة ببقية القطاعات، بينما يبلغ التعليم (١٨,٨%)، وهو أقل من الدفاع (٣٠,٣%) والإدارة العامة والأمن (٢١,٢%) خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤م.

وبالتالي يكن أن نقول أن متوسط الإنفاق على الصحة بين ١٩٩٠ و١٩٩٤ لم يتجاوز ١,٢% من الناتج المحلي، وهو مستوى منخفض في مؤشرات التنمية البشرية. في المقابل، استحوذت قطاعات الدفاع والأمن والإدارة على النسبة الأكبر من الإنفاق العام بمتوسط يقارب ٦٢,٢%، بينما لم يتجاوز الإنفاق على التعليم والصحة مجتمعة ٢٢,٩%، ما يعكس اختلالًا واضحًا في أولويات الإنفاق العام.

٢-الحرب الاهلية اليمنية عام ٢٠١٤م وحتى اليوم:

تعود جذور الحرب الأهلية اليمنية إلى عام ٢٠١١م، مع تصاعد التوتر بسبب الانسداد السياسي، وضعف انتقال السلطة، واحتكار الثروة والنفوذ، وهيمنة الحكم العائلي، وفي ٢١ سبتمبر٢٠١٤م، سيطر الحوثيون على صنعاء بتحالفهم مع علي عبدالله صالح، واستولوا على مؤسسات الدولة، ثم توجهوا جنوبًا نحو عدن في محاولة للسيطرة عليها.

مع تصاعد الأحداث، أطلقت السعودية في ٢٦ مارس ٢٠١٥ عملية "عاصفة الحزم" لدعم الشرعية وإجبار الحوثيين على التسوية ونزع السلاح، وأسهم ذلك في تصاعد الدور الإقليمي لإيران والسعودية، مما عمّق الانقسام وأدخل اليمن في حرب أهلية وتدخل عسكري غير مسبوق، مع عدم استقرار هو الأشد منذ السبعينيات(١١).

بنهاية ٢٠١٤م تفاقمت الأزمة السياسية في اليمن وتحولت إلى صراع مسلح، ثم إلى

(١١) عاتق جارالله الملجمي، بوصلة الصراع في اليمن" دراسة في أهم التحولات الاستراتيجية"، اليمن، المؤسسة العربية للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٠م، ص١٣.

حرب شاملة في مارس ٢٠١٥م مع تدخل التحالف العربي. وأدى ذلك، مع الحصار والقيود، إلى ركود تضخمي وتوقف واسع للإنتاج بسبب نقص الطاقة والمشتقات النفطية التي اتجهت إلى السوق السوداء بأسعار مرتفعة.

جدول رقم (٨)

نفقات التعليم والصحة والدفاع عام ٢٠١٣ الى ٢٠٢٣م

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بمليار دولار	الانفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي%	الإنفاق على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي%
٢٠١٣م	٣١،٧٤٢	٤,٦	٥,٦
٢٠١٤م	٣٠،١٥٣	٤,٦	٥,٦
٢٠١٥م	٢٨،٤٠٤	٤,٦	٥,٦
٢٠١٦م	٢١،٧٥١	٤,٦	٥,٦
٢٠١٧م	٢٣،٤٨٦	٤,٦	٠,٦
٢٠١٨م	٢٢،٥٦٨	٤,٦	٠,٦
٢٠١٩م	١٨،٩٠٩	٤,٦	٠,٦
٢٠٢٠م	١٩،٣٩٤	٤,٦	٠,٦
٢٠٢١م	٢٣،٥٣٤	٤,٦	٠,٦
٢٠٢٢م	١٨،٤٢٤	٤,٦	٠,٦
٢٠٢٣م	٣١،٧٤٢	٤,٦	٠,٦

المصدر: من اعداد الباحث، بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات(٢٠١٣م –٢٠٢٣م)، المرجع السابق، (ص٣٥٦، ص٢٩٥، ص٢٩٤، ص٣٤٦، ص٤٢٥، ص٢٩٦، ص٣١١).

ومن خلال ما سبق يمكن ان يستنتج الباحث ان الحروب الاهلية تعتبر من أهم عوامل تحديد مستوى الإنفاق العسكري في الدول، لما تشكله من أعباء على المؤسسة

العسكرية حيث تحتم على الدولة تكثيف إنفاقها العسكري وللمجهود الحربي وتحقيق انتصارات، في حين تنخفض مستويات الإنفاق العسكري في حال انتهاء الحرب.

الفرع الثاني: سباق التسلح(١٢).

ظاهرة التسلح والتنافس العسكري بين المجتمعات السياسية ظاهرة قديمة، عرفها اليونانيون والرومان، كما ظهر في بناء الإغريق للأساطيل خلال الحروب الفارسية، والرومان خلال الحروب البونيقية(١٣).

رغم قِدم سباق التسلّح، اكتسب طابعًا حديثًا منذ القرن التاسع عشر مع الثورة الصناعية وبلغ ذروته في الحرب الباردة، حيث أرهق الإنفاق العسكري اقتصاد الاتحاد السوفيتي، وقد دفع ذلك لتطور نوعي في التسليح، فيما يظل البعد الاقتصادي، خاصة

---

(١٢) **سباق التسلح:** هو تنافس بين دول لتعزيز قدراتها العسكرية وفق منطق الفعل ورد الفعل؛ إذ يدفع تطوير قوة دولةٍ ما جيرانها لزيادة إنفاقهم العسكري، ما يفاقم التوتر ويؤدي في النهاية إلى تراجع الأمن بدلًا من تعزيزه للمزيد ينظر: مارتن غريفيتش وتيري أوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ط١، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٨م، ص٢٤٥، أما سباق التسلّح، بأبعاده العسكرية والسياسية والصناعية والتجارية، فهو ظاهرة تقوم على استمرار تنافس الدول– صراحةً أو ضمنًا– لتعزيز كفاءتها العسكرية، عبر تطوير أسلحتها ومعداتها نوعيًا وزيادتها كميًا، إلى جانب تنمية قدراتها الإنتاجية والدفاعية والهجومية، وبناء قوات مسلحة كبيرة على أهبة الاستعداد للقتال" ينظر: د. عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسية، الجزء الثالث، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٣م، ص١٢٦.

(١٣) الحروب البونيقية حصلت بين الرومان من جهة والقرطاجيين من جهة اخرى للسيطرة على جزيرة صقلية في البداية، ومن ثم السيطرة على البحر المتوسط، بدأت هذه الحروب ٢٧٥سنة قبل الميلاد وانتهت بعد قرن من الزمن بسقوط قرطاج على يد روما، تميزت هذه الحروب في سباق تسلح على صناعة السفن وتطويرها والتي من خلاله مكن الرومان بعد ان كان القرطاجيين مسيطرين على البحر المتوسط، نتيجة تفوقهم في صناعة السفن، ان حل محلهم الرومان بعد ان تمكنوا من تطوير سفنهم بالعدد والنوع، مكنهم من بسط نفوذهم وسيطرتهم على البحر المتوسط، ينظر: موقع الاطلس التاريخ للبحر المتوسط، شبكة الانترنت تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٥/٤م. http://explorethemed.com/DefaultAr.as

الإنفاق العسكري، عنصراً أساسيًا لفهمه(١٤).

تعد هذه الظاهرة من أخطر ظواهر العصر؛ إذ تعزز قدرات تدميرية هائلة، وتزيد كلفة الحروب بشريًا واقتصاديًا، وتستنزف موارد الدول على حساب التنمية، لذا ينبغي الحدّ منها وتوجيه جزء من الإنفاق العسكري إلى التنمية ومكافحة الجوع(١٥).

يربط العديد من المحللين بين نظرية سباق التسلح ونظرية المجمع الصناعي العسكري(١٦)، تشير الظاهرة إلى تحالف عسكري- صناعي يسعى لاستدامة التوتر وزيادة الإنتاج الحربي، وقد اكتسبت بعداً عالمياً مع سباق تسلّح مكثف، خصوصاً في المجال البحري عبر التنافس على الغواصات وحاملات الطائرات.

تختلف استراتيجيات التسليح البحري حسب الموقع والمهام؛ إذ ارتفع الإنفاق الأوروبي إلى ١,٦٤% عام ٢٠٢٠، بينما طورت الصين قدراتها البحرية لتصبح قوة كبرى بأكثر من ٣٦٠ قطعة، في حين تركز الولايات المتحدة على التفوق النوعي عبر

---

(١٤) د. سرمد أمين، سباق التسلح دراسة نظرية في المفاهيم والتاريخ والمفاهيم المقاربة، العراق، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، ٢٠١٦م، ص٢٩٣.

(١٥) د. عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ص١٢٨.

(١٦) **المركب الصناعي العسكري:** وان المركب الصناعي العسكري عبارة عن شبكة معقدة من المؤسسات والمصانع العسكرية المختصة بإنتاج وتطوير الأسلحة المختلفة وتتكون من الدوائر العسكرية الرسمية ووزارات الدفاع والصناعات الحربية الخاصة والشركات العابرة للحدود والوكلاء الذين يروجون هذه الأسلحة ويعقدون الصفقات المربحة بين الدول والمصانع، وتعمل على الوقوف ضد أي تخفيض في الأسلحة وتحارب كل الأفكار التي تروج لنزع السلاح، كما تمتلك قدرات وإمكانيات مالية ودعائية ضخمة توظفها في تغذية التوترات الدولية والتأثير على صناعة القرارات ورسم السياسات الدفاعية للدول، وإن حجم مبيعات هذه المؤسسات والمصانع السنوية الذي يبلغ مليارات الدولارات، وأن اقتصاديات عدد من الدول الكبرى يعتمد على هذه الصناعة، من خلال ذلك سيفهم البعد الحقيقي لسباق التسلح.للمزيد ينظر: علي خازن، المرجع السابق، ص١٥.

حاملات الطائرات والغواصات النووية والتقنيات المتقدمة(١).

ومما سبق يمكن القول يُعدّ سباق التسلّح من أبرز أسباب زيادة الإنفاق العسكري، إذ يدفع تسلّح دولةٍ ما جيرانها للمثل، ما يرفع التوتر واحتمالات الحرب؛ كما ظهر في التنافس الأمريكي– السوفيتي سابقًا والصيني– الياباني حاليًا.

يعد سباق التسلّح من أبرز مظاهر التنافس بين الدول، إذ يرفع الإنفاق العسكري على حساب التنمية، خاصة في الدول النامية، ما يستنزف الموارد ويُفاقم الأزمات ويزيد عدم الاستقرار، ما لم يُضبط بأطر توازن بين الأمن والتنمية.

الفرع الثالث: المخاطر الارهابية.

تُعد مكافحة الإرهاب من أبرز دوافع زيادة الإنفاق العسكري، إذ تستنزف موارد كبيرة بسبب أضراره على الأرواح والبنى التحتية والنزوح، ويستدعي التصدي له تطوير القوات المسلحة وتزويدها بالتدريب والتقنيات والاستراتيجيات الحديثة لمواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة(٢).

منذ ٢٠١٥م تصاعدت الأنشطة الإرهابية في اليمن، خاصة من الحوثيين والقاعدة، مما زاد تدهور الأمن والأوضاع الاقتصادية والإنسانية، وتصدرت عدن المدن الأكثر تعرضًا للعمليات الإرهابية بين ٢٠١١ و٢٠٢٢م، تلتها حضرموت وأبين وشبوة ولحج(٣).

ولحج(٣).

أدى تصاعد التهديدات الأمنية إلى زيادة الإنفاق العسكري ليصل إلى نحو ٢٥% من الموازنة قبل ٢٠١٤م، مقابل ٣٥% للرواتب المدنية والعسكرية، مع تضخم الرواتب

---

(١) د. محمد علي أحمد حمران، الاهمية الجيوستراتيجية للبحار والجزر اليمنية، اليمن، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية بألمانيا، ٢٠٢٣م، ص٣٣٩.

(٢) علي خازن، المرجع السابق، ص٦٣.

(٣) مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات، التنظيمات الارهابية الدولية في اليمن (ثلاث عقود من الإرهاب الموجة ضد الجنوب)، عدن، نشر المقال بتاريخ ٣١ يوليو ٢٠٢٢م، تاريخ الدخول ٢٠٢٥/٥/١م، متاح على الرابط:
https://alyoum8.net/posts/92915?utm_source=chatgpt.com

العسكرية بسبب الكشوفات الوهمية، ومع استمرار النزاع، تراجع تمويل قطاعات أساسية مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية(١).

تسببت العمليات الإرهابية في تدمير واسع للبنية التحتية؛ إذ تضرر نحو ٢٩% من شبكة الطرق داخل المدن، ودُمّر أكثر من ٥١١ كيلومتراً بالكامل، كما تراجعت عائدات الموانئ بسبب ارتفاع أقساط التأمين على السفن والبضائع بنحو ٣٥%، ما أدى إلى زيادة أسعار السلع الغذائية والاستهلاكية(٢)

جدول رقم (٩)

العمليات الإرهابية في العاصمة عدن خلال الفترة من عام ٢٠١٣ حتى عام ٢٠٢٣م

السنة	عدد العمليات الارهابية	الاضرار البشرية		الاضرار المادية			
		الشهداء	الجرحى	مركبات	مباني ومنشئات	نهب أموال بنوك	مباني تجارية
٢٠١٥م	٣١	٦٢	٥٢	٥٩	١٢	٤	٥
٢٠١٦م	٨٩	٢٨٩	٣٢١	١٦	٢٩	١	١١
٢٠١٧م	٢١	١١١	٩٩	١٨	١٧	٠	٢
٢٠١٨م	١٩	٧٥	١٤٤	٢١	١٨	٠	٦
٢٠١٩م	٨	٤١	١١٢	١٦	٩	٠	٥
٢٠٢٠م	٧	٤٢	١٠١	٧	٢	٠	٣
٢٠٢١م	٧	٢٧	٤٧	١٦	٩	٠	٧

(١) محمد راجح، اقتصاد اليمن نحو زيادة الإنفاق العسكري بسبب العدوان على غزة، موقع يمن فيوتشر، اليمن، نشر المقال بتاريخ ١٦ نوفمبر٢٠٢٣م، تاريخ الدخول ٢٠٢٥/٥/١م، متاح على الرابط: https://yemenfuture.net/economy/18098?utm_source=chatgpt.com.

(٢) وفيق صالح، اقتصاد متهالك دمرت الحرب ماتبقى منه (هشاشة البنية التحتية وتحديات التنمية في اليمن)، مؤسسة المصدر للإعلام، صنعاء، نشر المقال بتاريخ ٢٨ أغسطس ٢٠٢٢م، تاريخ الدخول ٢٠٢٥/٥/١م، متاح على الرابط: https://almasdaronline.com/articles/258664?utm_source=chatgpt.com.

٢٠٢٢م	٦	٤٠	٥٥	١٥	٨	٠	٢
٢٠٢٣م	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠

المصدر: د. صبري عفيف، ضحايا العمليات الإرهابية في الجنوب (دراسة حالة العاصمة عدن انموذجا للفترة من ٢٠١١-٢٠٢٣م)، عدن، مجلة بريم للإعلام والدراسات، نشر المقال بتاريخ ٣ مارس ٢٠٢٤م، تاريخ الدخول ٢٠٢٥/٥/٢م، متاح على الرابط:

https://perimjournal.com/1451/?utm_source=chatgpt.com#_edn1

ومن خلال الجدول رقم (٩) يتّضح أن المخاطر الإرهابية كانت عاملاً رئيسيًا في زيادة الإنفاق العسكري في عدن، مما قلّص المساحة المالية المتاحة للتنمية الاقتصادية، ففي بيئة من التهديدات المتصاعدة، تصبح الأولوية للبقاء الأمني لا للنمو الاقتصادي، مما يخلق دورة من العنف والانكماش يصعب كسرها دون إصلاحات شاملة.

شهدت الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦م تصاعداً في العمليات الإرهابية من ٣١ عملية عام ٢٠١٥ إلى ٨٩ عام ٢٠١٦م، خصوصاً في عدن، ما دفع السلطة والتحالف العربي لزيادة الإنفاق العسكري وتشكيل قوات أمنية جديدة مثل (الحزام الأمني والنخبة الحضرمية والشبوانية).

اما الفترة من (٢٠١٧-٢٠٢٣م) يتضح إن هناك انخفاض تدريجي حيث بلغت في عام ٢٠١٧م الى ١٧ عملية وهذا يعود غالبًا إلى التدخلات الأمنية والعسكرية المكثفة من قبل قوات التحالف العربي، اما عام ٢٠٢٣م لم تسجل أي عملية ارهابية وهذا يدل على الاستقرار النسبي.

سجل عام ٢٠١٦م أعلى الخسائر البشرية بـــ٢٨٩ شهيداً و٣٢١ جريحاً، ما أدى إلى تراجع رأس المال البشري، وإضعاف بيئة الأعمال والاستثمار، وتجميد مشاريع تنموية وتراجع ثقة المستثمرين، إضافة إلى تدمير الممتلكات ونهب البنوك وتهريب الأموال، بينما شهدت الفترة ٢٠١٧-٢٠٢٣م تراجعاً تدريجيًا في الخسائر.

جدول رقم (١٠)

وضع اليمن في مؤشر الإرهاب العالمي خلال الفترة ٢٠١٥ حتى عام ٢٠٢٣م

السنة	الترتيب العالمي لليمن من بين ١٦٣ دولة	درجة المؤشر (كلما اقتربت من١٠ كانت الدولة أكثر تضرراً من

		الإرهاب)
٢٠١٥م	٨	٧،٣٨٤
٢٠١٦م	٩	٧،٣٠٠
٢٠١٧م	١٠	٦،١٠٠
٢٠١٨م	١١	٦،٨٦٤
٢٠١٩م	١٢	٦،٦٧٦
٢٠٢٠م	١٣	٦،٤١٣
٢٠٢١م	١٤	٦،١٣٥
٢٠٢٢م	٢١	٥،٦٢٠
٢٠٢٣م	٢٢	٥،٦١٦

المصدر: موقع اليمن اليوم، مؤشر الارهاب العالمي، تاريخ الدخول ٢٠٢٦/٤/١٩م متاح على الرابط: https://www.yementdy.com/news54266.html.

يتضح من الجدول أن اليمن خلال ٢٠١٥–٢٠١٦ جاءت ضمن المراتب ٨–٩ عالميًا بمؤشر أمني مرتفع، ما يعكس انفلاتًا أمنيًا بعد تصاعد الصراع وتدخل التحالف، وخلال ٢٠١٧–٢٠٢١م حدث تحسن طفيف في الترتيب وانخفاض تدريجي في المؤشر دون استقرار كامل، أما في ٢٠٢٢–٢٠٢٣م فسُجل تحسن ملحوظ وتراجع الترتيب بعد المرتبة ٢٠ خاصة في المناطق الجنوبية.

ومما سبق يتضح للباحث أن المخاطر الإرهابية تُعد من أبرز التحديات للدول، خاصة النامية أو المضطربة سياسيًا مثل اليمن؛ إذ تدفع إلى توجيه الموارد نحو الأمن والدفاع، ما يزيد الإنفاق العسكري على حساب قطاعات حيوية كالتعليم والصحة والبنية التحتية، ويُضعف فرص التنمية المستدامة ويثقل الموازنات العامة.

وبالتالي، فإن معالجة آثار الإرهاب لا تقتصر على الحلول العسكرية فقط، بل تتطلب مقاربة شاملة تعالج جذور الظاهرة، وتوازن بين متطلبات الأمن واحتياجات التنمية، بما يحقق استقراراً طويل الأمد ويقلص الحاجة إلى الإنفاق العسكري المتضخم.

الخاتمة:

حجم الإنفاق العسكري في اليمن ٢٠١٥–٢٠٢٤م ناتج عن تداخل عوامل سياسية وأمنية واقتصادية، فقد أدى استمرار النزاع وتصاعد التهديدات إلى توجيه الموارد نحو

الإنفاق العسكري، بينما حدّت محدودية الإيرادات و تراجع النشاط الاقتصادي من كفاءة تخصيصها وزادت الاختلالات المؤسسية و ضعف الرقابة المالية من الضغوط على الموازنة العامة.

ساهمت العوامل الاقتصادية مثل تراجع الإيرادات و انكماش النشاط في تقييد قدرة الدولة المالية وتسببها في اختلالات هيكل الإنفاق العام، كما زادت العوامل المؤسسية مثل ضعف الحوكمة و تضخم الرواتب، خاصة في القطاع العسكري، من الأعباء على الموازنة العامة.

لا يمكن إغفال تأثير العوامل الخارجية مثل التدخلات الإقليمية والدعم العسكري في تشكيل وتوجيه الإنفاق العسكري، حيث ساهمت هذه العوامل في استمراره رغم التحديات الاقتصادية، مما أثر سلبًا على قطاعات حيوية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية، وأضعف فرص التنمية المستدامة.

معالجة اختلالات الإنفاق العسكري في اليمن تتطلب استقرار سياسي، وتعزيز المؤسسات، وإصلاح إدارة الموارد، وتحسين الشفافية والمساءلة .كما يجب إعادة توازن أولويات الإنفاق لتلبية المتطلبات الأمنية دون التأثير على القطاعات التنموية، مما يدعم التعافي الاقتصادي و الاستقرار طويل الأمد.

النـــــتـــــائـــــــــج:

كانت التحولات السياسية والصراعات المستمرة في اليمن من أهم العوامل التي أدت إلى زيادة الإنفاق العسكري، فقد أدى عدم الاستقرار السياسي الناتج عن النزاع المستمر في إعادة توجيه العديد من الموارد المالية نحو الإنفاق العسكري وتوفير الدعم لقوات الدفاع بهدف تعزيز النظام السياسي وحماية الدولة من التهديدات الداخلية والخارجية، مما أثر سلبًا على الإنفاق التنموي.

تسببت الانقسامات السياسية والصراعات الداخلية في تعزيز أهمية الإنفاق على القوات العسكرية لضمان الاستقرار وحماية السلطة السياسية، بينما تم تحويل الأموال بعيدًا عن المشاريع الاقتصادية الحيوية.

أن الأنظمة العسكرية في اليمن كان لها تأثير مباشر في توجيه الإنفاق العسكري، حيث استمر النظام السياسي في استثمار موارد الدولة لتدعيم الجهاز العسكري حفاظًا على السلطة والنفوذ.

أدى الطابع العسكري للنظام إلى زيادة الإنفاق العسكري بشكل غير متوازن مع القطاعات الأخرى، مما أضعف البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية.

فرضت التحالفات العسكرية مع القوى الإقليمية والدولية، مثل السعودية وإيران، تأثيرًا كبيرًا على حجم الإنفاق العسكري، فقد أضاف الدعم العسكري الخارجي، مثل التدريب والتسليح، أعباءً مالية على اليمن، حيث تم استخدام جزء من المساعدات العسكرية لتلبية الاحتياجات الدفاعية في صراع مفتوح، هذه التحالفات عززت الإنفاق العسكري لكن كان لها تأثير كبير على كفاءة تخصيص الموارد الداخلية .

كان الموقع الجغرافي لليمن على مضيق باب المندب واحدًا من العوامل الرئيسية التي دفعت إلى زيادة الإنفاق العسكري، حيث يكتسب الموقع أهمية استراتيجية باعتباره ممرًا حيويًا للطاقة والتجارة، أدى هذا الموقع إلى زيادة التوترات الإقليمية والدولية، مما أجبر اليمن على تخصيص المزيد من الموارد العسكرية لضمان الأمن والحفاظ على السيادة.

حجم الدولة ومساحتها الواسعة فرضا على الحكومة زيادة الإنفاق العسكري لحماية الحدود البرية والبحرية الممتدة، في ظل التوترات الداخلية والخارجية، أصبحت الحاجة إلى تأمين هذه الحدود تُحتم على الدولة تخصيص جزء أكبر من الميزانية للإنفاق الدفاعي.

تميزت الحدود السياسية لليمن بتعددها وطولها، ما شكل عبئًا إضافيًا على الإنفاق العسكري، تزايدت التهديدات الأمنية على طول هذه الحدود، مما استدعى تعزيز الرقابة العسكرية وزيادة الإنفاق على تأمين الحدود، هذا الوضع ساهم في تقليص الميزانيات الموجهة للقطاعات التنموية الأخرى.

كان الصراع الداخلي والحروب الأهلية المستمرة من أبرز العوامل التي رفعت الإنفاق العسكري في اليمن، حيث ان النزاع المستمر وتعدد الأطراف المتورطة في الحرب استدعى تجنيد المزيد من القوات وتعزيز المعدات العسكرية، وهو ما أضاف أعباء مالية ضخمة على الدولة .

سباق التسلح الإقليمي كان له دور بارز في دفع اليمن إلى زيادة ميزانيتها العسكرية، التهديدات الإقليمية والمنافسة العسكرية مع الدول المجاورة دفعت الحكومة إلى الاستثمار في التسليح العسكري وتطوير قدرات الدفاع الوطني، هذا التنافس مع القوى الإقليمية أسهم في زيادة التكاليف العسكرية.

تأثر الإنفاق العسكري في اليمن بشكل كبير بالمخاطر الإرهابية الناتجة عن التهديدات المستمرة من جماعات مثل القاعدة وداعش، تصاعد الهجمات الإرهابية في عدة مناطق يمنية دفع الحكومة إلى تخصيص المزيد من الموارد للقضاء على هذه التهديدات، وهو ما أثر بشكل سلبي على التنمية الاقتصادية.

أدى تراجع الإيرادات النفطية وزيادة تكلفة الحرب إلى زيادة اعتماد الدولة على الدعم الخارجي لتمويل الإنفاق العسكري .

ساهمت القيود الاقتصادية في تقليص القدرة على تمويل التنمية الاقتصادية، بينما تصاعدت النفقات العسكرية بسبب التدخلات الإقليمية والدولية

التوصيات:

تعزيز الاستقرار السياسي عبر دعم المؤسسات الوطنية وتفعيل آليات الرقابة والمساءلة، لتقليل الإنفاق العسكري الطارئ الناتج عن النزاعات الداخلية.

تبني إصلاحات سياسية تضمن تداول السلطة بشكل سلمي وتخفيف الضغوط على الميزانية العامة نتيجة الصراعات.

تقليل الاعتماد على النخب العسكرية في اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية، بما يسمح بتوزيع الموارد بشكل أكثر عدالة بين الدفاع والتنمية.

تطوير آليات حوكمة للإنفاق العسكري داخل النظام السياسي لظمان التوازن بين احتياجات الأمن القومي والتنمية الاقتصادية، بحيث لا يكون الإنفاق العسكري على حساب قطاعات أساسية مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية.

وضع استراتيجيات واضحة للاستفادة من الدعم العسكري الخارجي بشكل فعال دون تحميل الدولة أعباء مالية إضافية.

تحسين التنسيق بين الحكومة اليمنية والشركاء الدوليين لضمان توجيه المساعدات العسكرية وفق الأولويات الوطنية واحتياجات الأمن القومي.

استثمار الموقع الجيواستراتيجي لمضيق باب المندب في تعزيز الأمن البحري والتجارة دون الحاجة إلى زيادة الإنفاق العسكري المفرط.

استخدام التحليل الجيواستراتيجي لتحديد مواقع التركيز العسكري وتوزيع القوات بشكل أكثر فعالية، مع مراعاة التضاريس والمساحات الشاسعة للبلاد.

تنظيم توزيع القوات والمعدات العسكرية وفق طبيعة التضاريس والمساحات الشاسعة لتقليل الإنفاق العسكري الزائد.

إنشاء بنية تحتية لوجستية متكاملة تدعم سرعة تحرك القوات وإدارة الموارد بشكل أمثل عبر مختلف المناطق.

تعزيز التعاون الإقليمي مع الدول المجاورة لتقليل المخاطر على الحدود وخفض التكاليف العسكرية.

الاستثمار في تكنولوجيا الأمن الحدودية والمراقبة الذكية لتقليل الاعتماد على القوة

البشرية المكثفة.

معالجة جذور النزاعات الداخلية عبر سياسات شاملة تجمع بين الأمن والتنمية الاجتماعية لتقليل الحاجة إلى الإنفاق العسكري.

إنشاء برامج إعادة دمج العسكريين السابقين والمتضررين لتقليل تكاليف الصراعات المسلحة المستقبلية.

اعتماد سياسة دفاعية متوازنة تركز على النوعية لا الكم، لتقليل الآثار الاقتصادية المترتبة على سباق التسلح الإقليمي.

استخدام التحليل الاستراتيجي لتحديد أولويات التسليح بما يضمن فعالية الدفاع دون استنزاف الموارد على أسلحة باهظة التكلفة.

تعزيز القدرات الأمنية والوقائية لمكافحة الإرهاب بوسائل فعّالة مع الحد من الضغط المالي على الدولة.

دمج برامج تنموية واجتماعية لمعالجة العوامل المولدة للإرهاب، بما يقلل الإنفاق العسكري طويل الأمد على مواجهة التهديدات الداخلية.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

المراجع المتخصصة:

طلال محمود كداوي، الانفاق العسكري الاسرائيلي(١٩٦٥- ١٩٩٠م)، بيروت، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧م.

عبدالرزاق الفارس، السلاح والخبز الإنفاق العسكري في الوطن العربي (١٩٧٠-١٩٩٠)، ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣م.

منصور علي البشيري، التكلفة الاقتصادية لحرب اليمن وأثرها على أطراف الصراع، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٨م.

محمد أحمد الحميري، اقتصاد الحرب في اليمن" التدابير الاقتصادية لجماعة أنصار الله الحوثيين بعد سبتمبر ٢٠١٤م"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية،٢٠١٨م.

محمد أحمد الافندي، العلاقات اليمنية الأمريكية قراءة لمحددات العلاقة في سبعة عقود، اليمن، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٤م.

أمين هويدي، العسكرة والأمن في الشرق الاوسط تأثيرها على التنمية والديمقراطية، بيروت، دار الشروق للنشر، ١٩٩١م.

علي محمد حسين العامري، اثر العوامل الخارجية في الحياة السياسية اليمنية، بغداد، مركز الدراسات الدولية بجامعة بغداد، العدد٤٩، بدون سنة نشر.

أحمد صالح الصياد، السلطة والمعارضة في اليمن ١٩١٨- ١٩٧٨م، ط١، دار الصداقة، بيروت، ١٩٩٢م.

أحمد سالم الوحيشي، تسعون عاما من الصداقة اليمنية الروسية، اليمن، ٢٠٢١م.

احمد السعيد إدريس، افاق تحولات الصراع اليمني وتداعياته على منطقة الخليج العربي، الامارات، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ٢٦، ٢٠١٥م.

منى بومعزة، التدخل العسكري لدول التحالف العربي في اليمن، الجزائر، العدد ١٩، ٢٠١٨م.

مبروك ساحلي، التدخلات الخارجية وانعكاساتها على أزمة اليمن، الجزائر، دراسات الشرق الاوسط، ٢٠٢٠م.

مايكل نابتس، الرد على عمليات تهريب الاسلحة الايرانية الى اليمن، معهد واشنطن، تاريخ نشر المقال ٢ ديسمبر ٢٠١٦م.

محمد عبدالهادي، ادوات النفوذ الايراني والتواجد التركي وانعكاساته على الاستقرار السياسي في اليمن، المركز العربي للبحوث وللدراسات، ٢٠٢٠م.

ابو سعد الاثري، أثر الجغرافيا في العمل العسكري، الاردن، سلسلة ابحاث الدراسات العسكرية الاستراتيجية، ٢٠١٧م.

محمد عبدالسلام، الجيوبوليتيكا "علم هندسة السياسة الخارجية للدول"، بدون دار نشر، ٢٠١٩م.

قاسم الدويكات، الجغرافيا السياسية، ط١، عمان، مركز الكتاب الاكاديمي، ٢٠١١م.

أحمد محمد محمود عيسى، واخرون، تداعيات التدخل الدولي في اقليم الشرق الاوسط على ظاهرة الإرهاب (سوريا، العراق، ليبيا، اليمن) أنموذج، ط١، برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ٢٠٢٠م.

قادري حيدر، واخرون، الثورة اليمنية: الخلفية والافاق، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢م.

شهاب محسن عباس، جغرافيا اليمن الطبيعية، ط١، صنعاء، مؤسسة الزهيري التعليمية، ١٩٩٤م.

محمد رياض، الاصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا" دراسة تطبيقية على الشرق الاوسط"، القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ٢٠١٥م.

محمد ازر السماك، الجغرافيا السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين بين المنهجية والتطبيق، ط١، عمان، دار اليازوري للنشر والتوزيع، ٢٠١١م.

مصطفئ عبدالله الغويسي، الجغرافيا السياسية لليمن، ط١، طرابلس، دار الحكمة للنشر والتوزيع، ٢٠١٣م.

يحيى أحمد حسين الوشلي، اليمن دراسة سياسة بناء قوة الدولة– دراسة

جيواستراتيجية، ط١، صنعاء، دار الشروق للطباعة والنشر، ٢٠٠٧م.

امين محمود عبدالله، في اصول الجغرافيا السياسية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٨٤م

عبدالوهاب عبدالستار القصاب، المحيط الهندي في السياسات الدولية والاقليمية، ط١، بغداد، بيت الحكمة للنشر، ٢٠٠٠م.

حسنين توفيق إبراهيم، تدويل الحروب الاهلية في العالم العربي" ليبيا نموذج"، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٢٢م.

عاتق جارالله الملجمي، بوصلة الصراع في اليمن" دراسة في أهم التحولات الاستراتيجية"، اليمن، المؤسسة العربية للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٠م.

مارتن غرىفىتش وتىري أوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ط١، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٨م.

عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسية، الجزء الثالث، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٣م.

مايكل كلير، الحروب على الموارد الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية، بيروت، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢م.

محمد علي أحمد حمران، الاهمية الجيوستراتيجية للبحار والجزر اليمنية، اليمن، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية بألمانيا، ٢٠٢٣م.

الرسائل العلمية:

علي محمد مراشدة، التنمية الاقتصادية في ظل ظروف الحرب "دراسة مقارنة" (الاردن، مصر، اسرائيل)، الاردن، رسالة ماجستير في الاقتصاد والاحصاء الجامعة الاردنية، ١٩٩٠م.

علا بشير محمود الغزاوي، أثر البطالة على الاستقرار السياسي دراسة حالة الاردن، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية بجامعة اليرموك، ٢٠٠٨م.

عبدالله محمد ناجي، أثر الازمة اليمنية على أمن واستقرار دول الجوار ١٩٩٠ –

٢٠١٠م، السودان، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية بجامعة ام درمان الاسلامية معهد بحوث ودراسات العالم الاسلامي، ٢٠١٣م.

زيد علي حمود الموشكي، دور القوات المسلحة اليمنية في دعم عملية التنمية الاقتصادية (مقارنة مرجعية مع بعض التجارب الناجحة) رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الادارة العامة بجامعة صنعاء، اليمن، ٢٠١٦م.

ابتهال ناصر جبير المحلاوي، الأهمية الجيوبولتيكية لدولة اليمن في الأمن القومي السعودي، العراق، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الجغرافية، كلية التربية والعلوم الانسانية بجامعة الانبار، ٢٠٢٢م.

عباد محمد عبد ربه البراق، اليمن والمحيط الهندي (دراسة في الجيوبوليتيكس)، العراق، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الجغرافية السياسية، الجامعة المستنصرية، كلية التربية،٢٠٠٢م.

حسن كريم محمد الشمري، الاهمية الجيوبولتيكية لليمن في الصراع الاقليمي، العراق، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الجغرافية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٧م.

نسرين بونفلة، دور الأقليات في تدويل الحروب الاهلية "دراسة أقلية الطوارق في أقليم الأزواد"، الجزائر، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية،٢٠٢١م.

المؤتمرات والمجلات:

صباح صابر محمد، تحليل العلاقة بين الانفاق العسكري والتضخم في العراق للمدة ١٩٩٩– ٢٠١٥م، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٨، العدد ١٦، ٢٠١٦م.

نادر مبارك مطلق فهد العدواني، اثر الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي في الكويت، المجلة العلمية للبحوث التجارية جامعة المنوفية، كلية التجارة، ٢٠٢١م.

صباح صابر محمد خوشناو، تحليل العلاقة بين الانفاق العسكري والتضخم في العراق للمدة ١٩٩٩– ٢٠١٥م، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٨، العدد ١٦، ٢٠١٦م.

مازن غرايبة، تخفيض الإنفاق العسكري في الشرق الاوسط أثر عملية السلام وتأثيره

على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لدول المنطقة، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية لجامعة اليرموك بالأردن، مجلد ١١، العدد ١، ١٩٩٥م.

وائل شائف ثابت واخرون، "المالية" مجلة فصلية تصدر عن وزارة المالية، عدن، العدد ١٥٣، ديسمبر ٢٠٢١م.

وائل شائف ثابت واخرون، "المالية" مجلة فصلية تصدر عن وزارة المالية، عدن، العدد ١٥٦، سبتمبر ٢٠٢٢م

قيس الارياني، ربيع اليمن وتحديات التنمية، الدوحة، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للدراسات وأبحاث السياسات، العدد ٨، ٢٠١٤م.

هاني موسى، أزمة الدولة في اليمن الخلفيات والمحددات، الدوحة، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للدراسات وابحاث السياسات العدد ٣٧، ٢٠١٩م.

عمرو جودة محمد أمين، أثر الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي في الهند للفترة من ١٩٩٠- ٢٠١٥م، مجلة الدراسات والبحوث التجارية بجامعة بنها كلية التجارة، ٢٠٢٠م.

أحمد حسين شحيل، العوامل المؤثرة في العلاقات الروسية- اليمنية بعد عام ٢٠١١م، العراق، مجلة العلوم السياسية كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٩م.

زيد علي حسن الوريث، الدور الامريكي في الحرب على اليمن للفترة من (٢٠١١-٢٠٢٠م)، اليمن، مجلة جامعة الناصر العدد١٧، المجلد٢، ٢٠٢١م.

أيمن إبراهيم الدسوقي، معضلة الاستقرار في النظام الإقليمي الخليجي، بيروت، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٣٤، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٥م.

محمد حسن عبدالسلام عبدربة، الموقع الحبيس ومشكلاته الجيوبولتيكية - دراسة حالة دولة طاجيكستان- دراسة تطبيقية في الجغرافيا السياسية، مجلة مركز الخدمة الاستشارات البحثية كلية الآداب جامعة المنوفية، ٢٠١٩م.

عمر بوريشة، العوامل الجيوبولتيكية والامكانات الجيوستراتيجية في الصراع الدولي على اليمن، الجزائر، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد٩، العدد١، ٢٠٢٢م.

عبدالقادر عبدالله الدعيس، العوامل المؤثرة على بناء القوات المسلحة اليمنية، مجلة

الاكاديمية العسكرية العليا اليمنية، العدد٦، اكتوبر ٢٠١٢م.

حسين محمد مطهر، الأهمية الجيوستراتيجية لليمن ومضيق باب المندب وأطماع الغزاة، صنعاء، مجلة الثورة، ٢٠١٥م.

عبدالله محمد على الحماني، دور الجزر والسواحل والمياه اليمنية في تنمية الاقتصاد اليمني، اليمن، المؤتمر الدولي العلمي بجامعة إب اليمنية لفتره ١٥-١٦ يوليو، ٢٠٢٣م.

عبد الزهرة شلش العتابي، الموقع الجيوبولتيكي لليمن أهميته وانعكاساته على اوضاعها الداخلية والخارجية، العراق، مجلة كلية التربية بجامعة المستنصرية، العدد٤٩، ٢٠٠٦م.

فيان محمد صبحي عبد، القوى الاقليمية المؤثرة بأمن واستقرار اليمن(المملكة العربية السعودية انموذجاً للمدة ١٩٩٠- ٢٠١٥م)، جامعة بغداد مجلة كلية الآداب، العدد ١١٦، ٢٠١٦م.

صلاح صالح علي القوسي، التنسيق اليمني المصري لمواجهه الاستراتيجية الإسرائيلية في البحر الأحمر ١٩٧٠- ١٩٧٣م، اليمن، مجلة كلية الآداب بجامعة ذمار، العدد ٢٠، ٢٠٢١م.

سعود عبدالعزيز عبدالمحسن، و لطيف كامل كليوي، العوامل الجغرافية المؤثرة في السياسة الخارجية اليمنية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، مجلة الخليج العربي، العدد٣، ٢٠١٢م.

محمد عبدالعزيز الشعري، واخرون، الأهمية الاقتصادية لمضيق باب المندب عواملها، المؤتمر الدولي العلمي بجامعة إب اليمنية، ٢٠٢٣م.

فيان محمد صبحي عبد، القوى الاقليمية المؤثرة بأمن واستقرار اليمن(المملكة العربية السعودية انموذجاً للمدة ١٩٩٠- ٢٠١٥م)، جامعة بغداد مجلة كلية الآداب، العدد ١١٦، ٢٠١٦م.

عمر حسيني، و أحمد بيرش، مضيق باب المندب اليمني أصالة الملاحة الدولية وعصب التجارة الدولية عبر الأزمنة والعصور، المركز الديمقراطي العربي للنشر، المؤتمر الدولي العلمي بجامعة اب اليمنية لفتره ١٥-١٦ يوليو ٢٠٢٣م.

وداد سالم محمد، الحرب الأهلية اليمنية ١٩٩٤م، العراق، جامعة البصرة مركز دراسات البصرة والخليج العربي، مجلد(٤٣)، العدد (١-٢)، ٢٠١٥م.

محمد أحمد الافندي، مستقبل الدور الاقتصادية للدولة في الجمهورية اليمنية، اليمن، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد ١٠، ٢٠٠٠م.

سرمد أمين، سباق التسلح دراسة نظرية في المفاهيم والتاريخ والمفاهيم المقاربة، العراق، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، ٢٠١٦م.

المواقع الالكترونية:

الجزيرة نت، التضخم باليمن في أعلى مستوى له خلال عام ٢٠١٧م، تاريخ نشر المقال ٢٠١٤/١١/١٨م، تاريخ الدخول ٢٠٢٥/٣/١٢م، متاح على الرابط:https://www.aljazeera.net/ebusiness/2014/11/18/6.

منصور راجح واخرون، "اليمن بلا بنك مركزي: فقدان أساسيات الاستقرار الاقتصادي وتسريع المجاعة"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، تاريخ النشر ٣ نوفمبر ٢٠١٦م، تاريخ الدخول على الموقع ٢٠٢٥/٣/١٣م، متاح على الرابط: . https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/59

وجدي السالمي، "المليشيات تنهب (١,٧) مليار دولار سنوياً من إيرادات المحافظات"، موقع العربي الجديد، تاريخ نشر المقال ٢٦ أغسطس ٢٠١٧م، تاريخ الدخول على الموقع ٢٠٢٥/٣/١٣م، متاح على الرابط: https://www.alaraby.co.uk/%D8%A7%D9%84%D9%.8A%D9%85%D

رئاسة الجمهورية اليمنية المركز الوطني للمعلومات، مجلس النواب يقر الموازنات العامة للسنة المالية ٢٠١٤م، تاريخ النشر ٢٠١٤/١/١١م، تاريخ الدخول ٢٠٢٥/٤/١٠م، على الرابط:http://www.yemen-nic.info/news/detail.php?ID=67771 .

موقع الجزيرة نت، رغبة روسية باستئناف التعاون مع اليمن، نشر المقال بتاريخ ٣/٤/ ٢٠١٣م، تاريخ الدخول على الموقع ١/١٠/ ٢٠٢٣م، متاح على الرابط: .https://1-a1072.azureedge.net/news/2013/4/3

موقع سبأنت اليمني، استعداد روسي لدعم اليمن وحرص يمني لتوسيع التعاون العسكري، نشر المقال بتاريخ ٢/٢٣/ ٢٠١٥م، تاريخ الدخول على الموقع ٢٠٢٣/١٠/٢م، متاح على الرابط: https://m.sa24.co/article/95921/amp.

محمود الطاهر، اليمن ورقة روسيا الرابحة لانتزاع النصر في سوريا وأوكرانيا، موقع نون بوست، نشر المقال بتاريخ ٢٤ اغسطس ٢٠١٦م، متاح على الرابط: https://www.noonpost.net/content/13569.

امجد خشافة، اليمن بين الاطماع الفارسية والاجندات الامريكية، جريدة البيات، تاريخ نشر المقال ٢٠١٨/١١/١٨م، متاح على الرابط: http://www.albayan.co.uk.artticle

عبدالجبار زايد، أهمية اليمن الذهبية وأبعاد عوامل السيطرة في الساحة الدولية، مقال منشور بتاريخ ٢/٣/ ٢٠٢٢م، تاريخ الدخول على المقال ١١/١٠/ ٢٠٢٣م، متاح على الرابط: https://yemenat.net/2019/03/344981.

الموقع الجغرافي للجمهورية اليمنية: مركز القوة والضعف، اليمن، مركز المعرفة للدراسات والابحاث الاستراتيجية، تاريخ نشر المقال ١٩ أغسطس ٢٠٢٣م، رابط: https://www.almarfacenter.org/2023/08/19.

محمد الحكيمي، التركة الثقيلة للحروب، اليمن، موقع مارب برس، نشر بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٨م، تاريخ الدخول على ٢٠٢٤/٤/٦م، متاح على الرابط:
https://marebpress.org/articles.php/userimages/articles.php?lng=arabic&id=5421

موقع الاطلس التاريخ للبحر المتوسط، شبكة الانترنت تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٥/٤م.
http://explorethemed.com/DefaultAr.as

مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات، التنظيمات الارهابية الدولية في اليمن (ثلاث عقود من الإرهاب الموجة ضد الجنوب)، عدن، نشر المقال بتاريخ ٣١ يوليو ٢٠٢٢م، تاريخ الدخول ٢٠٢٥/٥/١م، متاح على الرابط:
https://alyoum8.net/posts/92915?utm_source=chatgpt.com

محمد راجح، اقتصاد اليمن نحو زيادة الإنفاق العسكري بسبب العدوان على غزة، موقع يمن فيوتشر، اليمن، نشر المقال بتاريخ ١٦ نوفمبر٢٠٢٣م، تاريخ الدخول

٢٠٢٥/٥/١م، متاح على الرابط: https://yemenfuture.net/economy/18098?utm_source=chatgpt.com.

وفيق صالح، اقتصاد متهالك دمرت الحرب ما تبقى منه (هشاشة البنية التحتية وتحديات التنمية في اليمن)، مؤسسة المصدر للإعلام، صنعاء، نشر المقال بتاريخ ٢٨ أغسطس ٢٠٢٢م، تاريخ الدخول ٢٠٢٥/٥/١م، متاح على الرابط: https://almasdaronline.com/articles/258664?utm_source=chatgpt.com.

صبري عفيف، ضحايا العمليات الإرهابية في الجنوب (دراسة حالة العاصمة عدن انموذجا للفترة من ٢٠١١-٢٠٢٣م)، عدن، مجلة بريم للإعلام والدراسات، نشر المقال بتاريخ ٣ مارس ٢٠٢٤م، تاريخ الدخول ٢٠٢٥/٥/٢م، متاح على الرابط: https://perimjournal.com/1451/?utm_source=chatgpt.com#_edn1

التقارير الاستراتيجية:

تقرير اليمن الفصلي يوليو- سبتمبر، صنعاء، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٤م.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٢٤م، العدد٤٤، القاهرة، الامانة العامة لجامعة الدول العربية.

محمد احمد الافندي، التقرير الاستراتيجي اليمني لعام ٢٠٠٩م، اليمن، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٩م.

التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠١٣- ٢٠١٤م، إشكالية الدولة الوطنية في اليمن، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٥م.

مجموعة البنك الدولي، مرصد الاقتصاد اليمني (هل تصفو الاجواء في سماء اليمن؟)، ٢٠٢٢م.

الجمهورية اليمنية وزارة المالية، قرار وزير المالية رقم (٤٢) لسنة ٢٠١٩م بشأن العمل بموازنة السنة المالية ٢٠١٩م في السنة المالية ٢٠٢٠م، تاريخ النشر ٢٠١٩/١٢/٢٥م.

الجمهورية اليمنية وزارة المالية، قرار وزير المالية رقم (٣٦) لسنة ٢٠٢٠م بشأن

العمل بموازنة السنة المالية ٢٠٢٠م في السنة المالية ٢٠٢١م، تاريخ النشر ٢٠٢٠/١٢/٢٥م.

الجمهورية اليمنية وزارة المالية، قرار وزير المالية رقم (٩١) لسنة ٢٠٢٢م بشأن العمل بموازنة السنة المالية ٢٠٢٢م في السنة المالية ٢٠٢٣م، تاريخ النشر ٢٠٢٢/١٢/٢٠م.

الجمهورية اليمنية، كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٩٩٨م.

البيان المالي للموازنة العامة للجمهورية اليمنية لعام ١٩٩٦- ١٩٩٧م، والحساب الختامي للموازنة العامة لعام ١٩٩٣م.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Ron P, Smith, Models of Military Expenditure, Journal of Applied Econometrics, vol. 4,(1989) p,346.

Salisbury, Peter. Yemen's Economy: Oil, Imports and Elites. Chatham House, 2011. p 6.

, Defense Spending in the Middle East,: Demosophy.org https://demosophy.org/defense-spending-in-the-middle-east.

, Saudi Arabia Provides New $90 Million Support Asharq Al Awsat to Yemen's Government Budget, 16 January 2026: .https://english.aawsat.com

James P,scott;Does UK Defense Spending Crowd- out UK private sector investment; defense and peace economics, vol. 12, 2000. 5- Salisbury, Peter. Yemen's Economy: Oil, Imports and Elites. Chatham House, 2011. p 6.

Yakovlev, P. (2007). Arms Trade Military Spending and Economic growth. Defense and peace Economics, 18(4), 317-338.

T.Bayovmi,P,Hewitts.Symansky,The Impact of world cuide Military

spending cuta on Developing camtries Journal of policy Modeling, vol20, No,3,1998,pp,261-30.

ملاحظة: مع الاحتفاظ بالألقاب العلميه.

جدول المحتويات

مقدمة: ٢

المطلب الاول ٧

العوامل السياسية المؤثرة في حجم الإنفاق العسكري ٧

الفرع الاول: عدم الاستقرار السياسي في اليمن. ٧

الفرع الثاني: شكل وطبيعة النظام الحاكم في اليمن. ٩

الفرع الثالث: التحالفات الاقليمية والدولية. ١١

المطلب الثاني ١٧

العوامل الجغرافية المؤثرة في حجم الإنفاق العسكري ١٧

الفرع الاول: الموقع الجغرافي لليمن. ١٧

الفرع الثاني: حجم ومساحة اليمن. ٢٤

الفرع الثالث: الحدود السياسية لليمن. ٢٧

المطلب الثالث ٢٩

العوامل الاستراتيجية المؤثرة في حجم الإنفاق العسكري ٢٩

الفرع الاول: الحروب الاهلية. ٢٩

الفرع الثاني: سباق التسلح. ٣٤

الفرع الثالث: المخاطر الارهابية. ٣٦

الخاتمة: ٣٩

قائمة المراجع: ٤٠